ANNASHRA

COMPLIMENTARY COPY

العدد الرابع - السنة الأولى - الاثنين ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣
Number 4 - First Year - Monday, November 28 th. 1983

المحتويات

الغلاف : فلسطين .. (يا نوتش هيبدا ـ بولندا)

العدد الرابع ـ السنة الأولى ـ الاثنين ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣

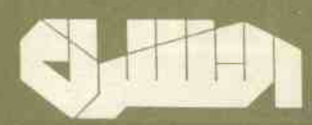
Number 4 - First Year - Monday, November 28 th. 1983

ـ تلتزم « النشرة » بنشر ما يردها من ايضاحات مع احتفاظها بحق الاختصار

ـ لا تنشر الاعلانات مهما كانت طبيعتها او مصدرها .

ـ يرجى الاشارة عند الاقتباس .

ـ تحتفظ « النشرة » بحقوقها في النشر في ما يتعلق ببعض الموضوعات ، التي يجري الاشارة لها ، حيث يتطلب اعادة نشرها اتفاقاً خاصاً مع الناشر



اسبوعية سياسية محدودة التوزيع تعنى بشؤون المعارضة وحركات التحرر في الوطن العربي والعالم

تصدر عن
برسريلاي (الشرق الأوسط) المحدودة
نيقوسيا ـ قبرص

المدير العام
عون ممتاز

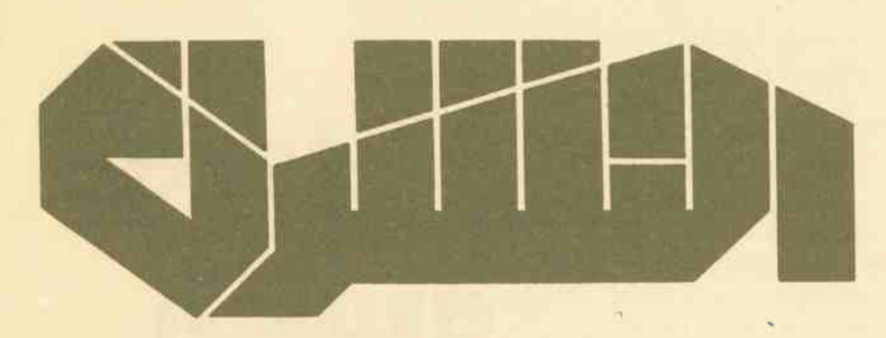
رئيس التحرير
ميشيل النمري

الاشتراك السنوي بما فيه أجور البريد الجوي :
للأحزاب والمنظمات ، مراكز البحث ، الجامعات ووسائل الاعلام ٧٥٠ دولاراً أميركياً .
للهيئات والمؤسسات الحكومية ١٥٠٠ دولار اميركي .

التحاويل المالية :
Barclays Bank International
C.F.C. Dollar Account 2942 - 471

المركز الرئيسي
Pressrelay (Middle East) Ltd.
6, Naxos Street,
Tel: 59482 - (4 lines)
Tlx: 4687
P.O. Box: 3994
Nicosia - Cyprus

محمد يوسف الدرشي



في الفيلم السينمائي الذي يعتبر « تحفة » الاعلام الصهيوني والذي حمل عنوان « امرأة تدعى غولدا » أتقن الصهاينة استعمال الصورة التي رسموها لشخصية غولدا مئير لاجتذاب مشاعر المشاهدين . ومن جملة « الانجازات » الاعلامية لهذا الفيلم وقوف غولدا في الكنيست الاسرائيلي ابان زيارة السادات لذاك المكان ، موقف الضمير المحاسب باسم السلام ، وقولها للسادات : « ما الذي أخر مجيئك الى الآن » ؟ ، وكأن تلك الزيارة كانت واجباً قصّر عنه العرب فتسبب تقصيرهم بالحروب وسفك دماء ابناء اسرائيل « الأبرياء » .

لكن الأخطر من هذا كله عبارة وضعها صانعو الفيلم على فم « البطلة » وفيها تصبح متسائلة : ما قولكم في شعب مضى على تشرده ثلاثون عاماً وما زال اسمه « لاجئين » ؟ .

هكذا يشغل العدوّ إعلامه .

يحول قذارة أعماله الى « بطولات » هدفها الوحيد احلال السلام . والحقد الذي تخمّر في الفي عام ليتفجر مجازر وسلخ شعب عن أرضه يصبح اسمه نضالاً من أجل السلام . فيما يتحول ثلاثون عاماً من النضال ، والعمل الفدائي ، والاستشهاد ، واستصراخ الضمائر ، الى لقب مختصر لا يتجاوز كلمة « لاجيء » .

نسوق هذا المثل لا لتسجيل اعجاب بالاسلوب الدعائي المتبع لدى الصهاينة ، فالكذب مهما تعالت أساليبه وأتقنت يظل اسمه كذباً مطروحاً برسم الفضح والتعرية . لكن ثمة مناسبة لاثارة هذا الأمر .

الشعب الفلسطيني كما عرفناه حتى قبل حرب ١٩٤٨ شعب مناضل . خاض حروباً مشرّفة وبوسائل كانت دون ما يقتضيه العصر بكثير . والشعب الفلسطيني قدم للعرب وللعالم القضية الأولى التي تذكر الكثيرون بفضلها قضاياهم ، وتعلموا منها كيف يتشجعون ، بل وأيقنوا بعد انجازاتها انهم قد ينجزون مثلها ما هو مطلوب منهم ولشعبهم .

الفلسطينيون تاريخ قائم بذاته ، وقضيتهم تجاوزت الواقع اليومي لتصبح قيمة تاريخية .

ورغم ذلك يتجرأ الاعلام الصهيوني على محاولة اختصارهم بكلمة « لاجئين » .

هذه الكلمة كنا نقابلها ، مع العالم كله ، حتى مع الذين لا يؤيدون القضية ، بكثير من الاستخفاف . فللفلسطينيين وزنهم الثوري والتحرري الذي لا مجال لإنكاره ، مهما حاول الاعلام الصهيوني ذلك .

حتى دولة اسرائيل حين حركت جحافل جيوشها المعززة بأحدث انجازات التكنولوجيا العسكرية وغزت الاراضي اللبنانية ، لم تدّع انها تحارب الدولة اللبنانية بل تلك « الحفنة من اللاجئين » ، ان صح تعبير غولدا السينمائي .

نعم ، يسهل علينا الاستخفاف بكلمة « لاجئين » كما وردت على فم غولدا مئير السينمائية .

ولكن ، كلما أدرنا ابرة المذياع ، أو طالعنا أخبار الوكالات ، أو قلبنا البيانات والتصريحات ، ارتفعت أيدينا نحو قلوبنا ، وتمتمنا صلاة مفادها : ربنا نجّ هؤلاء الأبطال من أن ينحر بعضهم بعضا فيعودوا بالحجم الذي أراده لهم اعلام العدو الصهيوني ، ونجّنا من أن تصحّ ثانية كلمة « لاجئين » .

كذب الاعلام الصهيوني ، نعم . والفلسطينيون لا يتولون تكذيبه بأفلام سينمائية ولا يملكون مثله مقدّرات هوليوود ومقدرتها .

انما قاموا بتكذيب هذا الاعلام على الأرض ، بمعارك حقيقية ، بصمود واستنزاف وأعمال فدائية وانتحارية اثارت دهشة العالم فمنعته أن يصدق الادعاءات الاعلامية الساعية الى تحقير القضية وأصحابها .

وما حققوه ، لا أحد غيرهم يقدر أن يلغيه .

ومع تصاعد الصراع على الساحة الفلسطينية يبقى لنا التمني بأن تكون نتيجته ، أياً كانت على الصعيد المباشر ، غير التي أرادها اعلام العدو حين أصر على اعتبار شعب صامد بكامله « مجرّد لاجئين » .

التحرير

موجز النشرة

المخابرات الاسرائيلية تشارك في التحقيق مع عناصر « المجلس الثوري » المعتقلين بالقاهرة

اتهمت حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ المجلس الثوري السلطات المصرية بالسماح للمخابرات الاسرائيلية ـ الموساد ـ بالمشاركة في التحقيق مع مجموعة من عناصرها الذين اعتقلوا في ٤ أيلول الماضي. وأضافت أن ضباطاً مصريين في أجهزة الأمن المعنية قد قاموا بارسال نسخ من ملفات التحقيق إلى مركز المخابرات الأميركية في القاهرة أولاً بأول، لاخضاعها للتحليل والتدقيق دون أن تشير الحركة إلى طبيعة هذا المركز والجهة التي يتبع لها.

وأشارت « فتح ـ المجلس الثوري » إلى انه قد وصلتها معلومات لا يرقى إليها الشك بأن « الموساد » قد اسهمت بصورة مباشرة في ملاحقة عناصرها وتقديم تقارير عنهم إلى الأجهزة المصرية.

ورغم أن الحركة قد أوضحت أن الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي ضبطت في حوزة المعتقلين كانت مخصصة لارسالها الى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتحديد إلى مدينة غزة، الا أنها أكدت « أنها لا تتنصل من شرف المشاركة ضد نظام « كمب ديفيد » في القاهرة ». مما يجدر ذكره أن وزير الداخلية المصري كان قد نفى في تصريح صحافي له في ٢٢ تشرين الأول الماضي، مشاركة أجهزة المخابرات الاسرائيلية في حملة الاعتقالات التي طالت عناصر حركة « فتح ـ المجلس الثوري ».

الأردن : تعليمات بدعم « الاخوان » في الانتخابات البلدية

يستعد « الاخوان المسلمون » لخوض الانتخابات البلدية في مدينة اربد، ثاني أكبر المدن الأردنية، لقائمة موحدة على رأسها نائب رئيس البلدية الحالي الدكتور عمر قصراوي.

وتفيد المعلومات أن قصراوي يحظى بدعم وتأييد كامل من السلطات الأردنية المعنية، فقد تلقى محافظ اربد « الحاكم المدني » تعليمات واضحة من جهات عليا في السلطة بضرورة دعم الحملة الانتخابية لقصراوي ومن معه في دورة انتخابات مقبلة.

ولكن مشكلة قصراوي أنه لا يستطيع أن يحتل منصب رئيس البلدية نظراً لكونه من أصل فلسطيني، وقد جرت العادة أن يكون مقعد الرئاسة من نصيب شخص من أصل أردني نظراً إلى التوازن السكاني بين الطرفين.

الخطير في أمر هذه الانتخابات انها تكاد تتحول الى صراع اقليمي بين أردنيين وفلسطينيين في ظل ضعف قوى المعارضة وهيمنة الصراعات العشائرية والاقليمية أكثر من أي شيء آخر.

يذكر أن « الأخوان » كانوا من أضعف القوى في تلك المدينة ولكن نفوذهم قد تعزز بدعم من السلطات الرسمية.

شهداء أتراك في مخيم البداوي

علمت « النشرة » أن خمسة من أعضاء حزب « الجبهة الشعبية لتحرير تركيا »، من بينهم عضو لجنة مركزية، قد استشهدوا نتيجة معارك مخيم البداوي بين طرفي « فتح » المتصارعين في شمال لبنان.

وقد ذكر مسؤول في حزب « الجبهة » للنشرة أن رفاقه قد استشهدوا نتيجة سقوط بعض القذائف على معسكر تابع لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في مخيم البداوي.

يذكر أن عدداً من كوادر الأحزاب والمنظمات التركية المعارضة يعملون في صفوف فصائل الثورة الفلسطينية منذ زمن بعيد.

هل أعدم شفيق الكمالي ؟

قالت مصادر معارضة عراقية « للنشرة » أن شفيق الكمالي، رئيس اتحاد الكتاب والأدباء العرب، قد أعدم على يد المخابرات العراقية، وهو يحاول الفرار من العراق عن طريق « البصرة ».

وقالت المصادر أن الكمالي كان على خلاف مع السلطة العراقية في الآونة الأخيرة، ولكنها لم توضح ماهية الخلافات هذه. ولكن أنباء أخرى أكدت أن اعدام الكمالي يرتبط بالمجموعة القيادية البعثية التي أعدمت مع تسلم صدام حسين للرئاسة في العراق، وهي « المجموعة » التي أسمتها اجهزة الاعلام العراقية « المجموعة المتآمرة ».

مما يذكر أن شفيق الكمالي بالاضافة إلى كونه رئيس اتحاد الكتاب والأدباء العرب، هو شاعر وفنان تشكيلي، وبعثي قديم، واذا تأكد نبأ مقتله، يكون الكمالي أول رئيس اتحاد كتاب وادباء يعدم لأسباب سياسية في الوطن العربي.

غير أن هذا النبأ لا يزال يترك بعض المجال للتساؤل والتكهن وان كانت المصادر المعارضة تؤكده.

جيش « لتحرير الشعب السوداني » يشن هجوماً مسلحاً

ذكرت مصادر سودانية معارضة ان الاشتباكات بين قوات السلطة وجيش تحرير الشعب السوداني لا زالت مستمرة في منطقة ميوال جنوب السودان.

وكانت السلطات السودانية قد اعترفت بأن مراكز تابعة للجيش في ميوال قد تعرضت لهجمات عسكرية واسعة. وقد اعترف وزير الارشاد القومي السوداني محمد خوجلي صالحين بان الهجوم استهدف عاصمة مديرية السوباط في اقليم أعالي النيل.

وادعى الوزير أن القوات النظامية صدت الهجوم وأوقعت خسائر كبيرة بالمهاجمين. وأضاف صالحين في مؤتمر صحفي عقده في الخرطوم أن المعارضين قاموا مساء الخامس عشر من تشرين الثاني باختطاف مهندسين فرنسيين وبريطانيين

وسائق تراكتور باكستاني من أماكن عملهم في قناة جونقلي في جنوب السودان. واتهم ضالحين العقيد في الجيش السوداني (جيش قرنق) بأنه يقود الأعمال العسكرية للمعارضين. لكنه أوضح أن قرنق هو خارج الجيش منذ وقت.

نذكر بأن الرئيس جعفر النميري كان قد اعترف بدوره بوجود حركة مسلحة معارضة لنظام حكمه، اختطفت ١١ فنياً اجنبياً في السودان « احتجاجاً على التعاون الغربي مع السودان ». واعترف أيضاً بتوزيع منشورات صادرة عن جيش تحرير الشعب السوداني.

السودان اتهمت رسمياً جارتيها أثيوبيا والجماهيرية الليبية بتنظيم وتغذية العمليات المضادة للنظام.

جديد الاعتقالات والتفجيرات في الأردن

شنت السلطات الأردنية مؤخراً حملة من الاعتقالات الواسعة، تركزت في الأوساط الفلسطينية المتعاطفة مع التيار المناهض لياسر عرفات في حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح. وقد طالت هذه الاعتقالات على نحو خاص، بعض من يعتقد بوجود علاقة لهم مع جهاز « شؤون الأردن » في حركة « فتح » وهو الجهاز الذي كان يقوده السيد قدري (سميح ابو كويك) عضو اللجنة المركزية للحركة واحد أبرز قادة « حركة الاحتجاج » في « فتح ».

حملة الاعتقالات جاءت مباشرة بعد موجة التفجيرات التي شهدها الأردن مؤخراً والتي استهدفت مواقع عسكرية للجيش، وبعض المؤسسات الأجنبية.

مصدر مسؤول في « شؤون الأردن » أكد للنشرة أن حملة الاعتقالات هذه مرتبطة بالصراع الجاري داخل « فتح ». ونفى هذا المصدر نفياً قاطعاً علاقة « فتح » بمثل هذه العمليات من قريب أو بعيد وقد وصفها بأنها « تتنافى أساساً مع نهج « شؤون الأردن » وحركة « فتح » عموماً.

وكشف المسؤول عن أن العبوات التي أعلنت السلطات الأردنية عن العثور عليها في مدينتي عمان والسلط، هما من صنع جهاز المخابرات العامة وذلك لتبرير حملة الاعتقالات من جهة، وللايحاء بقوة أجهزة الأمن في الأردن من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، كشفت معلومات واردة إلى « النشرة » عن حدوث انفجار ضخم، وقع في « نادي الضباط » الواقع في المدخل الجنوبي لمدينة الزرقاء. وعلى الرغم من ضخامة الانفجار الذي « اهتزت له المدينة » حسب المعلومات، الاّ أن السلطات لم تعلن عنه أسوة بغيره من حوادث التفجير. ولم تحدد المعلومات الواردة إلى « النشرة » مدى حجم الخسائر البشرية أو المادية التي أصابت النادي.

استياء اشتراكي ونصائح عربية صديقة الى الثورة الايرانية

من المتوقع أن تقدم السلطات الأمنية الايرانية المعتقلين من زعماء حزب توده الى القضاء في وقت قريب.

مصدر ايراني صرح بأن مصير قادة وكوادر وأعضاء حزب توده لن يكون أفضل من مصير « فدائيي الشعب » وجماعة بني صدر وغيرهم من معارضي سلطة « الثورة الاسلامية ».

جهات عربية تربطها علاقات طيبة مع ايران نصحت مسؤولين ايرانيين بعدم التعرض لحياة المعتقلين من حزب توده نظراً لما يمكن أن يترتب على ذلك من انعكاسات على صعيد علاقة ايران بالاتحاد السوفياتي.

اتصالات فرنسية لمنع ردود الفعل الانتقامية على ردة الفعل الانتقامية

نشطت الاتصالات واللقاءات على مستويات مختلفة بين مسؤولين في أجهزة « مكافحة الارهاب » في الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسية في لبنان لدراسة احتمالات ردود الفعل التي يمكن أن تترتب على الغارة الجوية الفرنسية ضد بعض المواقع في بعلبك والبقاع في ١٧ تشرين الثاني الجاري.

وتتركز مخاوف فرنسا والولايات المتحدة واسرائيل حول احتمال انتقال الهجمات الانتحارية الى قلب عواصمها ومدنها. فقد أعرب رفائيل ايتان « مستشار رئيس الوزراء الاسرائيلي لمكافحة الارهاب »، عن مخاوفه من حدوث عمليات انتحارية داخل اسرائيل من نمط العمليات التي وقعت في بيروت ضد القوات المتعددة الجنسية، وفي صور ضد مقر القيادة العامة الاسرائيلية.

وفي هذا السياق كثفت الديبلوماسية الفرنسية في العواصم العربية نشاطها على خطين: الأول التخفيف ما أمكن من ردود الفعل العربية ازاء العملية الفرنسية، والثاني محاولة تطويق أية عمليات رد فعل متوقعة ضد فرنسا، وذلك من خلال السعي لدى الدول المعنية لممارسة مساعيها لدى المنظمات المختلفة لضبط النفس وعدم التوغل في ردود الفعل الانتقامية.

من جهة أخرى علمت « النشرة » أن مسؤولين فرنسيين قد زاروا الجزائر مؤخراً والتقوا هناك بالسيدين نبيه بري رئيس حركة أمل، ووليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي.

المعارضة السودانية تجمع على الانتفاضة الشعبية

ذكرت أوساط المعارضة السودانية أن لقاءات عديدة قد عقدت في الآونة الأخيرة بين مختلف قواها، لتبادل الرأي حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان.

وذكرت هذه المصادر أن الاتفاق كان كاملاً بين أطرافها حول المرتكزات الأساسية التالية:

١ ـ ضرورة تنظيم منبر أو مركز وطني عام جبهوي الشكل، للمعارضة داخل الوطن.

٢ ـ اسقاط نظام أيار / مايو وتصفية حكم الفرد ومؤسساته وتنظيماته.

٣ ـ الانتفاضة الشعبية وسيلة والهدف تصفية حكم الفرد.

٤ ـ استعادة الديموقراطية للشعب وكامل حقوقه في حرية التعبير والتنظيم، بما في ذلك حرية الأحزاب والتنظيم النقابي.

٥ ـ الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب.

٦ ـ فترة انتقال لتنفيذ برنامج لانقاذ الوطن.

محسن يوسف الغنوشي

اوراق معارضة

تونس

« حركة الاتجاه الاسلامي »

منعاً للأخذ بالشائعات الرائجة

من الحركات المعارضة الناشطة على الساحة التونسية ، « حركة الاتجاه الاسلامي » التي أسسها ويترأسها الاستاذ راشد الغنوشي . والى جانب ما تتعرض له الحركة من تصادم مع الحكم وملاحقة قانونية وأسر ، يهمها أن تواجه أيضاً الخطر الأكبر المتجسد في الشائعات الدائرة حول أهدافها وأساليبها كحركة دينية .

لذلك حاولت الحركة وضع كراس بمتناول كل من يرغب في معرفتها خارج اطار هذه الشائعات . ونظراً الى سرية نشاط الحركة ومنع تداول هذا الكراس ، يبقى التعرف اليها صعباً ، لذلك ننشر أبرز ما جاء في البيان التأسيسي لـ « حركة الاتجاه الاسلامي » ، حول المهام والوسائل التي تتبناها أصلاً .

ينطلق البيان من توطئة تاريخية حول « عزل الاسلام » وبصورة تدريجية بطيئة « وأحياناً بشكل جريء سافر عن مواقع التوجيه والتسيير الفعلي لواقعنا . فهو رغم بروزه عاملاً محدّداً في صنع الجوانب المشرقة من حضارتنا وفي جهاد بلادنا لطرد المستعمر ، قد بات اليوم أو يكاد مجرد رمز تحدّق به المخاطر ثقافياً واخلاقياً وسياسياً نتيجة ما تعرّض له في المرحلة المعاصرة والاخيرة خاصة من اهمال واعتداء على قيمه وعلى مؤسساته ورجاله »

وبعد هذا العرض ينتقل البيان الى بداية ظهور الاتجاه الاسلامي في تونس « في بداية السبعينات بعد أن توفّرت له كلّ أسباب الوجود ، وتأكّدت ضرورته ، وقد ساهم هذا الاتجاه من مواقعه في اعادة الاعتبار للاسلام فكراً وثقافة وسلوكاً ، واعادة الاعتبار للمسجد . كما ساهم في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية فأدخل عليها لأول مرة نفساً جديداً في اتجاه تأصيل الهوية والوعي بالمصلحة وتأكيد التعدد بتجسيمه واقعياً

« وقد عبر الاتجاه الاسلامي من خلال نشاطه ومواقفه العديدة عن التحامه بذات أمته وتجسيده آمال شعبه وتطلعاته فالتفت حوله قطاعات عريضة من المحرومين والشباب والمثقفين . وكان نموه السريع مجلبة لاهتمام الملاحظين وترصد القوى والانظمة السياسية في الداخل والخارج . ورغم سعيه الرصين المتعقل لتلمّس أنجع سبل التطور والتغيير فقد تعرّض هذا الاتجاه الى سلسلة من التهم الباطلة والحملات الدعائية المغرضة نظمتها ضدّه السلطة الحاكمة ووسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية ، بلغت هذه الحملات حد الاعتداء تعسّفاً على وسائل

« ان استمرار أسباب تخلّف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسّخ لدى الاسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربّانية والوطنية والانسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرر البلاد الفعلي وتقدّمها على أسس الاسلام العادلة وفي ظلّ نهجه القويم .

« وقد يذهب البعض الى أنّ هذا العمل هو من باب اقحام الدين في دنيا السياسة وأنّه مدخل الى احتكار الصفة الاسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين . إنّ هذا الفهم فضلاً عن كونه يعبّر عن تصوّر كنسي دخيل على ثقافتنا الاصلية يكرّس استمرارية « حديثة » لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمّتنا .

« على أنّ « حركة الاتجاه الاسلامي » لا تقدم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الاسلام في تونس ولا تطمع يوماً في أن ينسب هذا اللقب اليها . فهي مع اقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدّين ، ترى من حقها تبنّي تصوّر للاسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الارضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هويـة هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها الظرفية . وبهذا المعنى تكون « حركة الاتجاه الاسلامي » واضحة الحدود محدّدة المسؤولية غير ملزمة بكل صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك ـ الا ما يقع تبنيه منها بصورة رسمية ـ مهما أضفى أصحاب هـذه التحركات على أنفسهم من براقع التديّن ورفعوا رايات الاسلام .

« وتأكيداً لهذا الوضع من ناحية ، وتكافؤاً مع جسامة المهمة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى ، فانه يتعيّن على الاسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبنا وأمتنا . ولا بدّ لهذا العمل أن يكون ضمن حركة مبلورة الاهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادات ممثلة .

« انّ « حركة الاتجاه الاسلامي » التي حالت بينها وبين جماهيرها المسلمة العريضة ظروف القهر والارهاب ، لتأمل أن تكون مساهمة جماهيرها أعمق وأشمل في مستقبل الأيام .

وينتقل البيان الى تعداد المهام الموكلة الى الحركة :

« تعمل هذه الحركة على تحقيق المهام التالية :

أ ـ بعث الشخصية الاسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الاسلامية في أفريقيا ووضع حد لحالة التبعيـة والاغتراب والضلال .

ب ـ تجديد الفكر الاسلامي على ضوء أصول الاسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب .

ج ـ أن تستعيد الجماهير حقّها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كلّ وصاية داخلية أو هيمنة خارجية .

د ـ اعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس انسانية وتوزيع الثروة في البلاد توزيعاً عادلاً على ضوء المبدأ الاسلامي « الرجل وبلاؤه ، الرجل وحاجته » أي (من حق كل فرد ان يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وان يحصل على حاجته في كلّ الاحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيداً عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية .

هـ ـ المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للاسلام على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي حتى يتم انقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردّت فيه من ضياع نفسي وحيف اجتماعي وتسلط دولي » .

ولتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية :

« اعادة الحياة الى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوة بالمسجد في العهد النبوي وامتداداً لما كان يقوم به الجامع الأعظم ، جامع الزيتونة ، من صيانة للشخصية الاسلامية ودعم لمكانة بلادنا كمركز عالمي للاشعاع الحضاري .

« تنشيط الحركة الفكرية والثقافية ، من ذلك : اقامة الندوات ، تشجيع حركة التأليف والنشر ، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الاسلامية في مجالات الادب والثقافة عامّة وتشجيع البحث العلمي ودعم الاعلام الملتزم حتى يكون بديلاً عن اعلام الميوعة والنفاق .

« دعم التعريب في مجال التعليم والادارة مع التفتّح على اللغات الاجنبية .

« رفض العنف كأداة للتغيير ، وتركيز الصراع على أسس شوريّة تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة .

« رفض مبدأ الانفراد بالسلطة « الاحادية » (UNIPARTISME) لما يتضمنه من اعدام لارادة الانسان وتعطيل لطاقات الشعب ودفع البلاد في طريق العنف . وفي المقابل اقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كلّ القوى الوطنية .

« بلورة مفاهيم الاسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتم تحديد مظاهـر الحيف وأسبابـه والوصول الى بلورة الحلول البديلة .

« الانحياز الى صفوف المستضعفين من العمّال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعهم مع المستكبرين والمترفين .

« دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرّر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية .

« اعتماد التصور الشمولي للاسلام ، والتزام العمل السياسي بعيداً عن اللائكية والانتهازية .

« تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء الغرب .

« بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الاسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في اطارها التاريخي والعقائدي والموضوعي مغربياً وعربياً واسلامياً وضمن عالم المستضعفين عامة .

« توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة : في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الاسلامي كله .

« دعم ومناصرة حركات التحرر في العالم » .

اعلامه قصد منعه من ابلاغ صوته وتطورت بعد ذلك الى اشكال أشد قهراً فقدمت عناصره الى المحاكمات وتكثفت ضد أفراده التتبعات والتحقيقات وفتحت أمام شبابه السجون والمعتقلات حيث الضرب والتعذيب والاهانة .

البحرين

بيان مشترك

بين جبهة التحرير الوطني البحرانية

والجبهة الشعبية في البحرين

في النصف الأول من نوفمبر ١٩٨٣ التقى وفدان مركزيان عن الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية ، وقد جرت مباحثاتهما في جو سادته العلاقات الرفاقية والرغبة المشتركة في تعزيز وتطوير هذه العلاقات بما يخدم النضال الوطني البحراني ضد الهيمنة الامبريالية وخصوصاً الأميركية ، وربيبتها الرجعية الحاكمة في بلادنا ، ومن أجل حشد طاقات شعبنا للدفاع عن مصالحه ، ومن أجل تحقيق الاستقلال الكامل والديموقراطية والتقدم ، وابعاد القواعد والقوات العسكرية الأميركية وتصفية الشركات الاحتكارية المعادية لمصالح شعبنا « وقد ناقش الطرفان في اطار علاقاتهما الثنائية سبل تعزيز دورهما المشترك في ذلك .

« واستعرض الطرفان الوضع في البلاد الذي يتميز بازدياد تدهور الأوضاع الاقتصادية المعيشية وتفاقم أزمة الحريات الديموقراطية في بلادنا ، بعد مرور عشر سنوات على صدور أول دستور تضمن الحد الأدنى من الحريات الديموقراطية ، حيث تزايدت في السنوات الأخيرة حملا القمع والارهاب والمداهمات والمحاكمات الصورية والاعتقالات الكيفية ضد المناضلين الشرفاء من مختلف الاتجاهات السياسية والايديولوجية .

« وبدلاً من الاستجابة لمطالب الجماهير العمالية والطلابية والشبابية والنسائية وغيرها من الفئات الاجتماعية ، والمطالبة باطلاق الحريات الديموقراطية والنقابية وحرية التعبير والرأي والصحافة ، واطلاق سراح المعتقلين وغيرها ، فان السلطة تسعى لاحكام سيطرتها وتضييق الخناق على الحركة الاجتماعية والجمعيات ، وتقدم بدائل مسخ في الحركة العمالية والطلابية ، وترفض الاستجابة لاعادة الحياة البرلمانية على أسس صحيحة .

« ان هذه السياسة تؤدي الى المزيد من ضياع السيادة الوطنية ، وكرامة شعبنا وحقوقه الأساسية ، وكان من نتيجة كل ذلك اتساع دائرة المعارضة للنظام (...) ، لتشمل فئات واسعة من الشعب ، مما يحتم على سائر القوى الوطنية والتقدمية أن ترص صفوفها وتشدد النضال لانتزاع المطالب الوطنية والديموقراطية العادلة .

« استعرض الطرفان الوضع الخليجي والمخاطر المترتبة على النهج الذي يسير عليه مجلس التعاون الخليجي بقيادة الرجعية السعودية حيث يتزايد التنسيق العسكري والأمني ، وحيث تتخذ القرارات والاجراءات التي تشوه نزعة جماهير منطقتنا نحو الوحدة الحقيقية ، ويعمل هذا المجلس على زيادة تقييد حرية الانسان الخليجي ، كما تؤدي الاتفاقيات الأمنية الى تسليط سيف ارهاب الأجهزة القمعية في دول المجلس على كل مواطن من أبناء الجزيرة والخليج ، كما يؤدي النشاط العسكري وصفقات التسلح المتزايدة الى ربط بلدان المجلس بشكل عضوي مع الاستراتيجية العسكرية الأميركية والامبريالية عامة ، وبالتالي خلق أداة قمعية موحدة في المنطقة موجهة ضد القوى الوطنية والتقدمية في المنطقة ، بالاضافة الى التآمر الذي تلعبه ضد النظام التقدمي في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية مما يفاقم من توتير الأوضاع في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

« وتشكل النتائج الحالية للحرب العراقية الايرانية وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية وغيرها ، اضافة الى تزايد التواجد العسكري الأميركي والامبريالي عموما وقواعده في المنطقة ، احدى المخاطر الكبيرة التي تهدد المنطقة برمتها .

« ان الطرفين اذ يعلنان عن رفضهما للسياسة التي تسير عليها دول مجلس التعاون ونضالهما الى جانب الحركة الوطنية التحررية في المنطقة ضدها ،ويطالبان بنبذ سياسة الأحلاف العسكرية وتصفية الوجود العسكري الأميركي الذي يهدد بخطر الموت كل أبناء المنطقة ، ويؤكدان على ضرورة احترام سيادة المنطقة واستقلالها ، واشاعة الديموقراطية وسط الجماهير .

« وفي هذا المجال يحيي الطرفان نضال الجماهير وقواها الوطنية في المنطقة ، ويعلنان عن تضامنهما مع هذه القوى وعزمهما المشترك على تعزيز العلاقات الكفاحية مع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والتي تقود نضال الشعب العماني الشقيق ضد نظام قابوس (...) . ويؤيدان نضال الجبهة الوطنية الديموقراطية وكل الوطنيين في شمال اليمن من أجل وضع الميثاق الوطني موضع التنفيذ في الجمهورية العربية اليمنية ، واطلاق الحريات الديموقراطية والحد من النشاط التخريبي المتزايد للقوى الرجعية ، ويستنكران حملات الاعتقال والتصفية ضد المناضلين .

ويحيى الطرفان نضال القوى والشخصيات الوطنية في الكويت من أجل صيانة وتطوير مكتسباتها الديموقراطية .

وعبر الطرفان عن تقديرهما الكبير للانجازات التي حققها الشعب في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية بقيادة الحزب الاشتراكي اليمني ، ويحييان باجلال الذكرى العشرين لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة ، والذكرى الخامسة لقيام الحزب الاشتراكي اليمني ، ويعلنان عن تأييدهما لسياسة اليمن الديموقراطية الهادفة الى نزع التوتر وتحويل المنطقة الى منطقة سلام وتعاون .

« ويعلن الطرفان عن وقوفهما المطلق الى جانب القوى والشخصيات الوطنية والتقدمية في الجزيرة العربية « السعودية » في نضالها ضد أعتى الأنظمة الرجعية في المنطقة .

« ويعرب الطرفان عن قلقهما البالغ ازاء الاقتتال في صفوف الثورة الفلسطينية ، ويطالبان بوقفه واحلال الحوار الديموقراطي محله ، بهدف الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني ، وتحقيق الاصلاحات الديموقراطية التي تعزز هذه الوحدة ، ومن أجل تحقيق الأهداف العادلة للشعب العربي الفلسطيني وحركة التحرر العربية .

« كما يقدر الطرفان عاليا التحالف الوثيق بين سوريا والبلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي الذي وقف بحزم الى جانب النضال العادل لحركة التحرر الوطني العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

« ويعلن الطرفان عن شجبهما للسياسة العدوانية العسكرية المتزايدة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة ، حيث تمثلت هذه العدوانية تجاه الشعوب في أبشع صورها في الغزو الأميركي لغرينادا المستقلة وضد شعبها الصغير ، مما يثير المخاوف من تكرار هذا الغزو ضد أي شعب آخر في المعمورة . كما تمثلت هذه العدوانية في مشروع زرع الصواريخ النووية المتوسطة المدى في أوربا الغربية مما أدى الى توتير الأوضاع الدولية ووضع العالم على حافة حرب نووية مدمرة ، وفي تشكيل قوات الانتشار السريع الأميركية لغزو منطقة الخليج وسواها ، وفي سعي الولايات المتحدة لتشكيل قوات للتدخل السريع من الأنظمة العميلة لها (...) ، بهدف الحفاظ على الأنظمة الرجعية المعادية للجماهير .

« ويرى الطرفان في المقترحات السوفياتية السلمية والأخذ بها ما يحقق العودة عن الحرب الباردة واشاعة الانفراج الدولي ..

« ان الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية اذ أكدتا في لقائهما المشترك عزمهما على تذليل كل الصعوبات في العمل المشترك والارتقاء به نحو الفعالية المطلوبة لمواجهة الأعداء والاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتق الحركة الوطنية والجماهيرية ، فانهما تناشدان كافة القوى المعارضة لسياسات السلطة العميلة وكافة قطاعات ومنظمات العمال والشبيبة والطلاب والنساء والمنظمات المهنية الأخرى والشخصيات الوطنية في بلادنا أن ترص صفوفها وتتكاتف من أجل النضال في سبيل حقوقها الوطنية والديموقراطية العادلة ، ومن أجل وضع حد للتدهور الذي تقود اليه سياسات السلطة (...) .

عمان

الجبهة الشعبية لتحرير عمان :

توقعات حول قمة مجلس التعاون

تعليقاً على انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي الرابعة ، التي عقدت مؤخراً في قطر ، سجلت « الجبهة الشعبية لتحرير عمان » توقعات سابقة لانعقاد القمة ، جاء فيها :

« حول المسألة الأولى من جدول أعمال حكام المجلس ، فان من المقرر أن يناقش الحكام مجدداً مسودة الاتفاقية الأمنية الجماعية التي سبق وان تم تأجيل توقيعها في القمة السابقة بسبب اعتراضات كويتية ، هذا في الوقت الذي وصل فيه التنسيق العسكري الى مستوى متقدم ، بقيام ما يسمى بـ « قوة التدخل السريع الخليجية » التي تضم قوات الأنظمة الستة ، وكذلك باقامة نظام الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأميركية المسمى « برنامج رياض » والذي تشكل طائرات الانذار المبكر « اواكس » الأميركية ، عموده الفقري .

« وعلى هامش هاتين المسألتين الهامتين للغاية من وجهة نظر الأنظمة الستة ، سوف يبحث الحكام جوانب التنسيق في المجالات الاقتصادية ، حيث تواجه الاتفاقية الاقتصادية صعوبات كثيرة ، أبرزها رفض نظام مسقط تنفيذ العديد من بنودها ، وخاصة تلك المتعلقة بتوحيد الضريبة الجمركية وتسهيل انتقال رعايا البلدان الست وحرية التجارة والتملك في هذه البلدان لهؤلاء الرعايا .

« ومن الواضح أن هناك تكريساً للاهتمام أكثر فأكثر برفع وتيرة التنسيق الأمني والعسكري أكثر من أي شيء آخر ، مما يعطي التأكيد على طابع مجلس التعاون هذا ، كونه حلفاً أمنياً وعسكرياً بين هذه الأطراف من ناحية وبينها وبين الولايات المتحدة الأميركية .

« وفي صدد النقطة الثانية في جدول أعمال حكام المجلس ، وهي تهيئة الأجواء لعقد القمة العربية ، المقترحة في الرياض ، فان النظام السعودي يرمي بثقله من أجل تهيئة الظروف لعقد وانجاح هذا المؤتمر ، ومن المقرر أن يتبنى حكام المجلس موقفاً يدعو الى اعادة العلاقات مع النظام المصري ، خاصة وأن هؤلاء قد خطوا خطوات عملية عديدة ، سرية وعلنية . في هذا السياق وفي حالة انعقاد هذا المؤتمر ، فان القوى الرافضة لاتفاقات كامب ديفيد وسوريا تحديدا ، سوف تواجه ضغوطاً جمة بهدف اجبارها على القبول لـ « الأمر الواقع » .

« تحتل الحرب العراقية ـ الايرانية مكانا بارزا في سلم اهتمامات هؤلاء الحكام . ففي حين يزعم هؤلاء الحكام أنهم يرغبون في وضع حد لهذه الحرب ، فان الوقائع تقول ، انه على العكس من ذلك ، فان من مصلحة هؤلاء أن تستمر هذه الحرب . ليس لأنها تضعف المنافسين الأقوياء للزعامة السعودية ، ولزعامة المجلس وحسب ، بل لان هذه الحرب أصبحت كـ « قميص عثمان » يستخدمه هؤلاء الحكام مبرراً لرفع وتيرة تنسيقاتهم الأمنية والعسكرية .

« ويدلل على رغبة حكام المجلس في مد أمد هذه الحرب ، الدعم المادي الذي يقدمونه لأحد طرفي الصراع ، وهو العراق .

« ان رغبة هؤلاء الحكام تلتقي مع الرغبة الأميركية ولنفس الأسباب والمبررات .

« وفي ما يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني (الأميركي) فانه لم يعد خافيا انحياز « مجلس التعاون الخليجي » الى جانب الحلول والمشاريع الأميركية الاستسلامية تجاه هذا الصراع .

« فبالاضافة الى احتضان المجلس لنظام مسقط المؤيد بحماس لاتفاقات كامب ديفيد والاتفاقية اللبنانية ـ الصهيونية ، ولمبادرة ريغان ، أصبح هذا المجلس يتبنى مسألة اعادة العلاقات مع نظام كامب ديفيد في مصر ، وأيد بوضوح اتفاقية الاذعان الموقعة بين الحكم اللبناني ـ والكيان الصهيوني ، ولم يصدر عنه أي رفض لمبادرة ريغان ، ولم يعترض على خطط أميركا لا في لبنان ولا في الخليج ، ومن هنا فان بحث المجلس للصراع العربي ـ الصهيوني ، يعني تبني موقف موحد ضمن هذا السياق ، خاصة وأن نظام مسقط ، سبق وأن طالب باعتراف عربي بالكيان الصهيوني . ولم يصدر حتى الآن أي موقف مضاد لا من المجلس كمجموعة ولا على الصعيد الفردي ، باستثناء تصريح خجول لناطق باسم الحكومة الكويتية .

« وهكذا ، فان قمة حكام « مجلس التعاون » الرابعة لن تضيف الى الوضع العربي الراهن إلا مزيداً من عوامل التدهور والانهيار ، بسبب من سياسة التبعية للامبريالية التي ينتهجها هؤلاء الحكام ، وفي أحسن الأحوال ، أغلبيتهم . ولن تجني جماهيرنا في البلدان الست سوى المزيد من الكبت والقمع ومحاولات الاذلال التي تجد تعبيراتها في قيام الاتفاقيات الأمنية الثنائية والجماعية وفي التنسيق العسكري العالي الوتيرة بين الأنظمة الستة » .

قضية

عربستان

محمد يوسف الموشي

شعب برسم التذويب وقضية برسم النسيان

محاولات تحرير عربستان بدأت قبلية فعجزت عن تحقيق أهدافها

منذ أيام الشاه الايراني ، هناك أرض عربية في ايران منع شعبها من تعلم لغته والتعاطي بها ، وكتب عليه أن يظل شعباً من فئة ثانية أو ثانوية ، علماً بأن أرضه المسماة باللغة الايرانية « أرض العرب » توفر ، باعتراف الشاه في حديث صحافي ، ٨٥ في المائة من نفط ايران .

اذا صح لنا أن نسلم بالدوافع المعلنة للحرب العراقية ـ الايرانية غداة قيام ثورة الخميني في ايران ، فإن مشكلة « عربستان » أو « الأهواز » وفق تسمية ثانية ، و« المحمرة » وفق تسمية ثالثة ، تأتي لدى السلطات العراقية في مقدمة تلك الدوافع .

وبغض النظر عن مدى صحة تلك الدوافع وصدقها فان ذلك لا يغيّب حقيقة وجود مشكلة قومية تتمثل في استمرار ايران بالسيطرة على منطقة عربية لا تزال غالبية سكانها من العرب الذين يطمحون الى انتزاع حقوقهم القومية .

تعود قضية عربستان او الأحواز الى مطلع هذا القرن ، عندما ألحقت بالأراضي الايرانية وذلك بموافقة بريطانيا وبتوجيه منها ، خلافاً لرغبة سكانها فقاوموا بقيادة الأمير خزعل الذي أسر ثم اغتيل في ما بعد . وتقع عربستان في الجنوب الغربي من

ايران ، التي تفصلها عنها سلسلة من الجبال الشاهقة في الشمال والشمال الشرقي ، وفي الشمال الغربي سلسلة جبال كردستان ـ ايران ، وفي الشرق ، والشمال الشرقي في سلسلة جبال البختيارية ، ومن الجنوب الخليج العربي ، ومن الغرب الجمهورية العراقية .

وتبلغ مساحتها ١٨٥ ألف كم مربع ، تنقسم الى ٧ محافظات هي المحمرة والشطيط (عبادان) والأحواز الفلاحية ومسجد سليمان وأغا جاري .

اما عدد السكان العرب في منطقة الأحواز فيبلغ حوالى ثلاثة ملايين ونصف المليون ، حسب التقديرات العربية ، حيث لا توجد احصائيات دقيقة .

يطلق على تلك المنطقة تسميات مختلفة منها :

١ ـ الأحواز : وهي التسمية العربية التاريخية للمنطقة . وأصل الكلمة الحوز . والحوز هو المكان الذي تحوزه وتملكه .

٢ ـ عربستان : وهي التسمية التي أطلقها الفرس . ومعناها بالعربية ، بلاد العرب . وهي كما يظهر تتكون من كلمتين عرب ، و(ستان) التي تعني الأرض أو الموقع . وبذلك فإن عربستان تعني « أرض العرب » .

٣ ـ امارة المحمرة . وقد عرفت المنطقة بهذا الاسلام في عهد حكم الشيخ خزعل .

٤ ـ خوزستان . وهي تسمية فارسية أطلقت على المنطقة بعد احتلالها .

قاعدة نفط وعسكر

تعتبر الأحواز من المناطق الغنية جداً بثروتها النفطية . ويشكل النفط المستخرج منها حوالى ٨٥ في المائة من نفط ايران . وحسب شاه ايران السابق ، في حديث مع الصحافي المصري المعروف محمد حسنين هيكل ، فان قيمة ما تصدره ايران من نفط هذه المنطقة يبلغ حوالى ١٨٠ مليون دولار يومياً .

توجد في الأحواز وفي مدينة عبدان أكبر مصفاة للنفط في منطقة الشرق الأوسط . وقد استهدفتها العمليات العسكرية أكثر من مرة طوال سنوات الحرب العراقية ـ الايرانية .

والى ما قبل الثورة كان نفط الأحواز هو المصدر الرئيسي للطاقة في اسرائيل . وقد سبق لشاه ايران محمد رضا بهلوي أن تعهد لاسرائيل بتزويدها بجميع احتياجاتها من النفط بعد انسحابها من سيناء وتخليها عن حقول النفط المصرية في منطقة أبو رديس .

وإلى جانب الأهمية الاقتصادية للأحواز . فقد احتلت أهمية عسكرية مميزة بعد أن شيدت فيها الحكومة الأمريكية ، بالاتفاق مع شاه ايران ، واحدة من أكبر القواعد الجوية في شمال الأحواز في منطقة تقع بين مدينتي الصالحية ودسبول . وهي القاعدة المعروفة باسم قاعدة « وحدتي الجوية » . وفي هذه القاعدة كان عدد كبير من الطيارين الاسرائيليين يتلقون تدريباتهم العسكرية .

ثورات قبلية

لم تمض غير شهور قليلة على قيام القوات الايرانية باحتلال الأحواز التي كانت حتى عام ١٩٢٥ عبارة عن امارة مستقلة تعرف بإمارة « المحمرة » ، حتى هب سكانها في الجنوب ، بانتفاضة عرفت باسم انتفاضة « الغلمان » أو انتفاضة « أتباع الشيخ خزعل » في محاولة لإخراج القوات الايرانية من البلاد . لكن قوات الاحتلال تمكنت من القضاء على تلك الانتفاضة وهي في مهدها .

وقد أعقبت تلك الانتفاضة ، سلسلة من الانتفاضات الجماهيرية العفوية ، اتسمت بشكل أساسي بطابعها القبلي والعشائري ، ولم يكتب لها النجاح .

من تلك الانتفاضات نذكر :

١ ـ انتفاضة بني طرف في المنطقة الوسطى عام ١٩٢٨ .

٢ ـ انتفاضة قبائل الشرفة في الحويزة عام ١٩٢٨ أيضاً .

٣ ـ انتفاضة الميثاو ، وقد تزعمها الشيخ حيدر وعرفت بثورة كعب الدبيس عام ١٩٤٠ .

٤ ـ انتفاضة الغجرية في الجنوب عام ١٩٤٣ .

د ـ تمرد عشائر النصار في العام ١٩٤٦ .

الا أن جميع تلك الانتفاضات ذات الطابع العشائري والقبلي أجهضت وهي في مهدها . ولم تنجح واحدة منها لترقى الى مستوى الانتفاضة الوطنية الشاملة . وهكذا فإن غياب العامل الذاتي قد سهل باستمرار على السلطات الايرانية قمع تلك الانتفاضات دون عناء يذكر .

واعتباراً من أواسط العقد الرابع وحتى أواسط العقد الخامس شهدت منطقة الأحواز ركوداً تاماً في حركتها السياسية المناوئة للاحتلال الايراني . ومن جانبها لجأت السلطات الايرانية الى سياسة الدمج والتذويب للعرب في المجتمع الغارسي . وبدا لفترة معينة كما لو أن السلطات الايرانية قد نجحت في مخططها . لكن بروز الثورة الناصرية ، وما طرحته من مفاهيم قومية ، ونجاح الثورة العراقية واسقاط النظام الملكي ، عادت والهبت الحس القومي لدى شباب الأحواز ، لا سيما بعد الوحدة المصرية السورية ، فبادروا الى تشكيل نواة « تعبيرات » سياسية توحدت في (جبهة تحرير عربستان) كما شهد العام ١٩٥٨ نهوض حركة شعبية واسعة على النطاق الوطني ، وولادة منظمات سياسية وثقافية جنينية اتسمت بطابعها القومي ، وبقربها الفكري والسياسي من حركة القوميين العرب ، على نحو خاص .

وقد بلغت الحركة السياسية المناوئة لنظام الشاه ذروتها في مطلع الستينات . غير أن أجهزة الأمن الايرانية (السافاك) نجحت في توجيه ضربة قاصمة لتلك الحركة القومية باعتقالها حوالى ١٢٥ فرداً من أبرز عناصرها ، في حين اضطر العديد من كادراتها وقياداتها الى الفرار من البلاد الى الامارات العربية والكويت والعراق .

تكامل مع الثورة الفلسطينية

وفي الثالث عشر من حزيران ١٩٦٤ أقدمت السلطات على اعدام ثلاثة من أبرز قادة تلك الحركة ، من بينهم مؤسس الحركة محيي الدين حميدان آل ناصر ، وعيسى مذخور النصارى ، ووهران شمين .

واذا كانت الضربات الموجعة التي وجهت للحركة القومية في الأحواز في تلك المرحلة ، قد أدت الى شل حركتها ، فانها من جهة أخرى فشلت في اخماد المد الوطني بين أوساط الجماهير . وقد توقفت فصائل العمل الوطني القومية أمام تجربتها مستخلصة الدرس البالغ الأهمية ، والمتمثل في ضرورة توحيد فصائل العمل الوطني . وبالفعل فقد نجحت مجموعة من المنظمات القومية في توحيد صفوفها وتأسيس « الجبهة الشعبية لتحرير عربستان » ، من خلال مؤتمر عام عقدته في شهر حزيران عام ١٩٦٨ .

وقد طرحت الجبهة الشعبية ، التي باتت تعرف باسم الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز ، شعار اسقاط النظام من خلال الكفاح المسلح ، ووحدة نضال الشعوب الايرانية المضطهدة (الأكراد ، الأتراك ، البلوش) لانتزاع حق تقرير المصير . وقد حددت الجبهة بوضوح . ان هذا الحق لا يمكن انتزاعه الا من خلال اسقاط النظام . واقامة نظام ديموقراطي بديل . وهذا يستلزم بطبيعة الحال التضامن مع نضال الطبقات المضطهدة من الشعب الايراني .

لقد شخصت الجبهة الشعبية بدقة طبيعة النظام الايراني ، وقد خلصت الى انه لا طريق لانتزاع حق تقرير المصير للشعب العربي الا من خلال الكفاح المسلح . وبالفعل فقد شرعت الجبهة اعتباراً من التاسع من أيلول ١٩٦٩ بشن عمليات عسكرية ضد مواقع السلطة في الأحواز . وعلى ما يبدو فإن انطلاقة الثورة الفلسطينية وما حظيت به من تعاطف واسع على الصعيد العربي والدولي ، قد دفعا بالجبهة الى تعزيز ثقتها بالكفاح المسلح . حيث أقامت علاقات متطورة مع بعض فصائل الثورة الفلسطينية . وكان العديد من عناصرها يتلقون تدريبات عسكرية في القواعد الفلسطينية .

اما على الجانب الآخر فقد اتسمت السياسة الرسمية للسلطات الايرانية بازدياد حدة الاضطهاد القومي للعرب في الأحواز على جميع المستويات . ويمكن تحديد أبرز تلك السمات بالنقاط التالية :

من مطالب العرب في عربستان السماح لهم بتعلم اللغة العربية، واستخدامهم في دوائر الدولة

« تفريس » المنطقة اقتضى هدم الآثار العربية واستبدال الأسماء بأسماء فارسية

١ ـ المحاربة العلنية لجميع المظاهر العربية في حياة شعب الأحواز. فقد منع على العرب التخاطب بغير اللغة الفارسية. كما فرض عليهم الدراسة باللغة الفارسية.

٢ ـ اللجوء الى سياسة تجهيل رسمية ومبرمجة، فالمدارس تكاد تكون معدومة ونسبة الأمية في ازدياد مضطرد حيث كانت تبلغ ما نسبة ٨٠ في المائة، حسب اكثر التقديرات تفاؤلاً.

٣ ـ وفي اطار السعي الى « تفريس » المنطقة عمدت السلطات الايرانية الى تغيير المسميات العربية واستبدالها باسماء فارسية، وهدم الاثار العربية بهدف طمس كل ما يشير الى عروبة المنطقة.

٤ ـ فرض سياسة التهجير القسرية على العرب، واقامة المستوطنات الايرانية في الأحواز.

٥ ـ أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فقد كان العرب في أسفل السلم الاجتماعي، حيث حرموا من أشغال الوظائف العليا في الدولة والجيش. كما ظلت مناطقهم تعاني من الاهمال الفظيع، خاصة على صعيد الخدمات الصحية.

برازاني قابل عربستان

بين العام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٢ قامت « الجبهة الشعبية » بتنفيذ ما يزيد عن ٢٠٠ عملية عسكرية ناجحة ضد أهداف ومنشآت عسكرية ايرانية. لكنها مع ذلك لم تنجح في تحويل مقاومتها العسكرية للاحتلال الايراني الى مقاومة شعبية مسلحة، بالمعنى الحقيقي للكلمة. كما فشلت لاعتبارات عديدة. في التحول الى منظمة جماهيرية بالمعنى الجدي. فظلت تراوح مكانها كمنظمة نخبوية، تضم الطليعة السياسية من ابناء الشعب العربي في الأحواز.

واذا كانت الجبهة قد عانت الشيء الكثير من عدم الالتفاف حولها على الصعيد العربي. فإن الصراع العراقي ـ الايراني، خصوصاً وأن قيام ايران بغزو الجزر العربية الثلاث، «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى»، و«أبو موسى» في الخليج العربي عام ١٩٧٢، والغائها اتفاقية شط العرب من جانب واحد، خلقا ارضية صالحة لإقامة علاقات متطورة بين الجبهة والنظام العراقي. واخذ العراق يقدمُ المساعدات المادية والعسكرية للجبهة في محاولة لمضايقة النظام الايراني، من جهة، وللرد على تبني ايران ودعمها للثورة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البرازاني في كردستان العراق آنذاك.

ويمكن القول أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥ هي بمثابة العصر الذهبي في حياة الجبهة. الا أن العراق لم يلبث أن تخلى عن الجبهة تماماً، كما تخلت ايران عن كردستان، عندما توصل الجانبان الى توقيع اتفاقية السادس من اذار الشهيرة عام ١٩٧٥، والتي تنازل العراق بموجبها عن الاحواز، هي التي كان يعتبرها تاريخياً جزءاً من الأراضي العراقية.

الجبهة اعتبرت في حينه « ان الاتفاقية الايرانية ـ العراقية هي جزء من الاتفاقيات الخيانية، والتراجعات المشينة التي تشهدها المنطقة. وقد وفرت للنظام الايراني فرصة الزج بالمزيد من جنودها في الحرب التي كانت دائرة انذاك في ظفار بين ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان، وقوات السلطان قابوس. كما مكنت النظام الايراني من توجيه ضربات قاصمة لنضال القوميات الايرانية المضطهدة، التي انتهجت أسلوب الكفاح المسلح لاستعادة حقوقها الوطنية ».

وطبقاً لبنود الاتفاقية العراقية ـ الايرانية وخاصة في نقاط البروتوكول المتعلق بالأمن اقدمت السلطات العراقية، حسب الجبهة، على:

١ ـ اغلاق مكاتب الجبهة في العراق.

٢ ـ الاستيلاء على جميع الأسلحة والمعدات العسكرية العائدة للجبهة في العراق والمناطق الحدودية.

٣ ـ مراقبة الحدود ومنع فدائيي الجبهة من الحركة.

٤ ـ حظر جميع النشاطات السياسية والاعلامية للجبهة في العراق.

٥ ـ اغلاق اذاعة صوت الثورة الأحوازية والاستيلاء على موجوداتها. وهي اذاعة سرية كانت تبث من العراق وموجهة للأحوازيين.

٤ ـ وضع اليد على جميع ممتلكات الجبهة في العراق.

٧ ـ مطاردة الأحوازيين من نشطاء الجبهة واعتقالهم، وتسليمهم للسلطات الايرانية بموجب الملاحق السرية للاتفاقية بين الجانبين. والتي تضمنت فيما تضمنت:

أ ـ تسليم السياسيين المطلوبين لدى الطرفين.

ب ـ تبادل الوثائق والمعلومات بين الجانبين.

ج ـ تشكيل أجهزة مشتركة لتعقب « المخربين والمجرمين ».

وكنتيجة لما تقدم فقد اعتقل العديد من عناصر وكوادر الجبهة، من بينهم عضوان في المكتب السياسي للجبهة. وحسب الجبهة أيضاً فقد أقدمت السلطات العراقية على تسليم أحد كوادرها: عبد الوهاب عبد المجيد (أبو شجاع) الى السلطات الايرانية التي قامت بإعدامه في نهاية شهر آب من عام ١٩٧٥ في مدينة عبادان.

أمل جديد مع الثورة

لقد ساعد هذا الموقف الجديد على اضعاف وضع الجبهة عسكرياً، وتنظيمياً، بعد ان كان قد شهد مداً، واضحاً انعكس على العمل العسكري للجبهة، حيث تمكنت من تنفيذ العديد من العمليات العسكرية الناجحة، كما تجلى في مقاومة باسلة كانت الجبهة تبديها في المعارك التي تخوضها، ومنها معركة مشداخ الشهيرة في منتصف عام ١٩٧٢.

لقد شكلت معركة مشداخ نقطة تحول في العمل العسكري للجبهة اذ استطاعت مجموعة من عناصرها، مؤلفة من ثمانية

مقاتلين ، أن تكبد الجيش الايراني خسائر كبيرة ، عبر مواجهات واشتباكات متفرقة ، استشهد في نهايتها أربعة عناصر ، وتم اسر الأربعة الباقين ، وبينهم قائد المجموعة فهد . وقد أعدموا جميعاً في ما بعد في صباح ٧٢/٧/٣١ رمياً بالرصاص من قبل السافاك الايراني .

وهكذا ، واعتباراً من العام ١٩٧٦ ، سجل النشاط النضالي للجبهة تراجعاً ملموساً على جميع الصعد . لكن انفجار الانتفاضات الجماهيرية للشعوب الايرانية ، ضد نظام الشاه ، والتي شكلت المقدمة للقيام الفعلي للثورة الاسلامية ، دفعت الطلائع العربية في الأحواز مجدداً للاسهام والمشاركة في مقاومة الشاه أملاً في أن تشكل هذه الثورة ، مدخلاً لإنهاء الاضطهاد القومي والاجتماعي الذي يعيشه عرب الأحواز . من هنا عاشت المنطقة في تلك الفترة مدا جديداً ، خصوصاً وأن الرموز العربية التقدمية التي تشكل بقايا المنظمات العربية الثورية ، بدأت بالتنسيق والعمل مع المنظمات الايرانية الثورية ، « كفدائيي الشعب » و« مجاهدي الشعب » . وقد أسفر هذا التنسيق عن تنفيذ العديد من العمليات التي شارك فيها عرب الأحواز . كما تجلى سياسياً بإصدار العديد من المطبوعات السياسية ، من بينها مجلة « الكفاح » التي تصدر عن تقدميي الشعب العربي الايراني . ومجلة « النضال » الصادرة عن « وحدة الشعب العربي الايراني » ـ الثورية .

لكن هذا المد الثوري في المنطقة سرعان ما اصطدم بقمع وضغط جديدين . بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، فقام الاميرال أحمد المدني بقيادة حملة عسكرية كبيرة ضد الأحواز في ربيع ١٩٧٩ ، استخدم فيها القوات الجوية المحمولة وطائرات الهليكوبتر المسلحة ، والقوات البحرية ، والبرية بكافة أسلحتها ـ حسب بيان صادر عن القوى الوطنية العربية في ايران بتاريخ ٧٩/٥/٣٠ . هذه الحملة أسفرت ـ حسب البيان نفسه ـ عن مقتل العشرات وجرح المئات ، وتدمير أحياء بأكملها في مدينتي المحمرة وعبادان . وكان هدف هذه الحملة نزع سلاح الشعب العربي في عربستان ، واغلاق المراكز الثقافية العربية ، التي باتت تشكل مراكز نشاط قومي وثقافي هام ، خصوصاً وأن القوى السياسية كانت بعد بدء الانتفاضة في ايران ، قد اتخذت من هذه المراكز منابر للعمل ، بعيداً عن الاطر التنظيمية المعروفة .

لقد أسفرت حملة المدني « الأربعاء الأسود » بالتعاون مع حراس الثورة واللجان الثورية عن مقتل حوالى ٢٠٠ مواطن عربي ، وجرح ٥٠٠ آخرين ، وأسر ١٦٠ عربياً .

وقد انطلقت تظاهرات عربية غاضبة ، إثر هذه الحملة ، تم فيها حرق صور الحاكم العسكري الجديد للمنطقة أحمد المدني . الا أن هذه التظاهرات جوبهت بالجيش الايراني والحرس الثوري .

الاجراءات القمعية ورفض التسليم بالحقوق الوطنية والقومية لعرب الأحواز ، خلقت هوة واضحة ، بين طروحات القوى الثورية العربية ، في المنطقة التي كانت تدعو الى اقامة نظام ديموقراطي بالتعاون مع الشعوب والقوى الايرانية ، وبين الواقع الجديد والذي جاء مناقضاً لطموحات الشعب العربي ونضالاته ، خصوصاً السياسية والاقتصادية ـ نظراً الى موقع عربستان واهميتها الاقتصادية ـ والتي دعمت نضالات الشعوب الايرانية من أجل اسقاط نظام الشاه .

مطالب وانتظار

لقد دفع هذا الوضع المثقفين العرب في عربستان الى التفكير بأساليب جديدة للعمل ، تجلت بإنشاء مراكز ثقافية في كافة أنحاء الأقاليم ، ابتدأت بالمحمرة ، وانتشرت في باقي المناطق . وكان هدف هذه المراكز احياء اللغة العربية والتراث العربي ، وتوعية الجماهير العربية على جميع المستويات ، والنضال من أجل تثبيت الهوية القومية لمنطقة الأحواز .

ونتيجة لتراكم هذه النشاطات المستندة الى حركة جماهيرية نشطة وافقت الحكومة الايرانية الجديدة على مقابلة وفد عربي من الأحواز من ثلاثين عضواً ، للبحث في مطالب العرب المرتكزة الى مطلب الحكم الذاتي في اطار الدولة الايرانية ، وبشكل عام يمكن تحديد هذه المطالب بالنقاط التالية :

١ ـ الاعتراف بوجود الشعب العربي ، وادراج ذلك في دستور الجمهورية .

٢ ـ تشكيل مجلس محلي في منطقة الحكم الذاتي ، يأخذ على عاتقه سن القوانين المحلية ، والاشراف على تنفيذها .

٣ ـ مشاركة الشعب العربي في الأطر التشريعية والسياسية للجمهورية .

٤ ـ تشكيل محاكم عربية لحل مشاكل الشعب العربي في ايران ، في اطار القوانين الايرانية .

٥ ـ اللغة العربية هي لغة المنطقة الرسمية . مع التأكيد على أن اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية لكامل ايران .

٦ ـ التعليم باللغة العربية في المدارس الابتدائية ، الى جانب اللغة الفارسية .

٧ ـ افتتاح الجامعات والمدارس الثانوية العربية في المنطقة .

٨ ـ حرية التعبير والنشر باللغة العربية .

٩ ـ أولوية الاستخدام في دوائر الدولة في المنطقة ، هي لسكان المنطقة العرب

١٠ ـ تخصيص حصة من عوائد نفط المنطقة لإعمارها وتقدمها .

١١ ـ المحافظة على الأسماء العربية للأماكن والمناطق .

١٢ ـ مشاركة الشعب العربي في الجيش والقوى النظامية المحلية في المنطقة .

١٣ ـ تجديد النظر في قوانين الأصلاح الزراعي وتطبيق شعار الأرض لمن يزرعها .

غير أن هذه المطالب لم تجد طريقها الى التحقيق ، ولا يزال الشعب العربي في الأحواز (عربستان) يعتبر نفسه صاحب قضية عادلة ومهملة لدى أشقائه وأصدقائه ، وقد ساعدت الحرب العراقية ـ الايرانية على صرف النظر عن نضالات أبناء هذه المنطقة وقضيتهم .

• عقد عرب الأحواز آمالاً كبيرة على نجاح الثورة الايرانية ، لكن الحرب مع العراق ساهمت في صرف النظر عنهم

الاتفاق العراقي ـ الايراني بعد ثورة البرازاني جعل من جبهة تحرير عربستان كبش محرقة

تقرير

موقف تركي معارض:

اخطار الاستفتاء حول الدستور

الجديد في تركيا يشغل المحافل السياسية والاعلامية ، وتراوح ردود فعل المراقبين المتتبعين للتطورات الجديدة هناك ، بين متنسم لرياح حرية ديموقراطية جديدة صادرة عن قادة البلاد العسكريين الواعدين بتحقيق هذا الاتجاه منذ قيامهم بانقلابهم الشهير صيف ١٩٨٠ ، ومشكك في مصداقية هذه الرياح لا يؤمن بأن نتائج الانتخابات ستؤدي فعلاً الى استعادة الحياة الديموقراطية في تركيا وفي ظل ارادة عسكرية تظل هي الأقوى مهما تعددت مظاهر الحرية .

« النشرة » في هذا العدد تنشر رأياً معارضاً صادراً عن « الجبهة الموحدة لمقاومة الفاشية في تركيا » يتناول المسألة من جذورها ، انطلاقاً من الاستفتاء حول الدستور ، ووفق منظور خاص جداً يمثل منهج هذه الجبهة ، ويخضع طبعاً للرؤية والأسلوب اللذين تعتمدهما . وان نشر هذا الرأي بحرفيته لا يتجاوز توخي الأمانة والدقة ، مع استعداد « النشرة » الدائم لاستيعاب كل وجهة نظر أخرى ، مطابقة أو مغايرة .

قبل الاستفتاء ، قمنا في الجبهة الموحدة لمقاومة الفاشية ، بتقويم الدستور الذي فرضته الطغمة العسكرية على شعوبنا ، على أنه « استمرار الحرب المعلنة علينا وعلى شعوبنا الكادحة ، وابقاء للمخطط الذي يستهدف استسلامنا أو ابادتنا ، وهو القانون الأساسي لهيمنة الطبقات الحاكمة ولا شيء آخر » .

وفي الوقت الذي جرت فيه مناقشة الدستور ، ثبَّتنا في الجبهة الموحدة لمقاومة الفاشية خلال بحثنا لمفهوم الديموقراطية ، أن من المهام الأساسية ، رسم الحدود والفوارق بشكل واضح بين المفهوم الديموقراطي الذي تفرضه « الجونتا » والمفهوم الديموقراطي الذي تدافع عنه قوى المعارضة البورجوازية المدنية من جهة ، ومفهومنا الديموقراطي البديل من جهة أخرى « في الاشتراكية التي نتبناها ، الديموقراطية هي الادارة المباشرة لطبقة العمال وجماهير الشعب الكادحة » .

الأميركيون في تركيا ...

ان تنظيم الدولة الذي جاء به الدستور الجديد ، يشكل انعطافاً في تاريخ الجمهورية التركية . وقد جيء بالتنظيم الجديد ، ليس نتيجة التطورات داخل المجتمع التركي وحسب ، انما جاء في جدول مهامه ، حماية مصالح الامبريالية وخاصة امبريالية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، في هذه المرحلة وفي المستقبل .

وقد اتخذت سلسلة محاضرات الـ SISAV قبل الاستفتاء ، للقيام بحملة دعائية ضخمة للسياسة الخارجية التي يجب ان تتبعها الجمهورية التركية على الصعيد العالمي ، بحيث تتناسب وتخدم بشكل خاص السياسات الهجومية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط . وقام رجال الأعمال الأميركيون بزيارات متواصلة الى بلادنا ، وفرضوا السياسات التي تحقق الشكل الاقتصادي المطابق للدور المطلوب من تركيا أن تقوم به في المنطقة . ولم يكن مصادفة قدوم الموظفين الأمريكيين الكبار من البيروقراطيين العسكريين والمدنيين الى البلد في نفس الفترة ، واللقاءات التي تمت بسرية عن الراي العام في الداخل والخارج . وكل ذلك يبين ان تقاليد السياسة الخارجية لدولة الجمهورية التركية تتجه نحو منعطف جديد . وان المطلوب من تركيا أن تكون قاعدة عسكرية جاهزة للتدخل المباشر ، ضد الحركات الشعبية القابلة للتصاعد ، والأخطار المتجهة نحو ينابيع النفط الامبريالية .

ويجيء في الوقت ذاته في جملة عوامل تنظيم الدولة الجديدة ، فشل وعجز البنية السياسية الفوقية على كافة المستويات ، في قمع النضال الديموقراطي الثوري ، الذي نما قبل ١٢ أيلول ١٩٨٠ . فقد أوضح ايفرين في خطابه بمدينة أزمير قبل الاستفتاء بأسطع صورة حين قال : « الحرب مستمرة ، وحتى الآن كسبنا الجولة الأولى . ونحن بصدد اتخاذ التدابير اللازمة للدخول في الجولة

الثانية . والدستور هو احدى هذه التدابير وحسب » .

ان اتحادات العمل البورجوازية الاحتكارية ، والقوى الحاكمة ، تحضن دولتها ازاء تطور المعارضة الاجتماعية المتوقعة في المرحلة المقبلة .

من ناحية أخرى ، لقد بدأت سنوات الضيق الاقتصادي خلال الأزمة التي دخلتها الامبريالية في سنوات السبعينات . وكمخرج من هذه الأزمة ، فقد اتجهوا في النظام الرأسمالي الى تقسيم جديد للعمل العالمي ، والترغيب بالسياسة الاقتصادية لفريدمان . وفي تلك الفترة « وصلت أزمة الرأسمالية التركية وبتأثير من الأزمة الامبريالية العامة ، الى أصعب درجة ، عندما أقبلت على ١٢ ايلول ١٩٨٠ . فاختارت لها اتحادات العمل ـ الرأسمالية الاحتكارية ، « موديل » التصدير الاقتصادي المطابق لسياسة فريدمان التي فرضتها الامبريالية . وتنظيم الدولة الجديد هو التطبيع السياسي المتناسب مع ادارة التصدير المقترحة لتركيا ، لبناء الاقتصاد الجديد .

اكتمال الجولة الأولى

يجب دراسة ، نسبة المشاركة المرتفعة في عملية الاستفتاء ، والنسبة الكبيرة من الموافقة « نعم » لتنفيذ تنظيم « الجونتا » الجديد للدولة الذي شرحناه آنفاً . ويجب تقويم المرحلة المقبلة ومهامها بشكل سليم . ان الاجراءات التي مارستها الدولة خلال سنتين ، من قمع وسحق للشعب ، وترهيبه بالممارسات الارهابية ، والضغط النفسي والمعنوي ، هي التي لعبت الدور الأساسي في عملية الاستفتاء ونتائجه . هذا هو الصحيح ولا داعي لاعادته ، ومناقشته . أما من زاويتنا فان ما يجب أن نشير اليه ، انه لم يكن أمام الجماهير من بديل سياسي غير الخيار الذي قدمته « الجونتا » ، ولم يكن هناك من حل آخر غير التصويت « نعم للدستور » . وعدم ظهور قوة المعارضة الاجتماعية الموجودة ، ضد « الجونتا » في نتائج الاستفتاء ، يعني عدم وجود أي حل أو منفذ آخر .

ان القوى الديموقراطية الثورية التي تلقت ضربات قوية ، ما استطاعت تقديم الخيار الثوري الذي يفتح طريق التحرر الحقيقي لشعوبنا . اما من زاوية القوى السياسية البورجوازية المدنية ، فمنهاج الاستفتاء ليس سوى تكرار لافلاسهم السابق قبل ١٢ أيلول ١٩٨٠ . وهذا المنهاج اكّد أن : لا جديد لدى المعارضة البورجوازية . بالاضافة الى انتهاء البورجوازيين الليبراليين ، سياسياً وايديولوجياً . وخاصة حزب الشعب الجمهوري وتوابعه ، الذين يعرّفون انفسهم بالاشتراكيين الديموقراطيين ، ولهم تقاليد في امتلاك الدولة ، منعهم الخوف من الشعب من تكوين خط سياسي جاد ، بديلاً عمّا تتبناه « الجونتا » في موضوعة الدولة .

لقد أرادت القوى السياسية البورجوازية المدنية ، استخدام الدعم الجماهيري ، ومزاياهم الجماهيرية لما قبل ١٢ أيلول ١٩٨٠ ، كورقة مساومة مع « الجونتا » في منهاج الدستور . لكن ايفرين الذي يدرك ، عدم وجود قوة سياسية لديهم ، والدرك النهائي الذي وصلوا اليه ، فقد استخدم الحملة الدعائية « نعم للدستور » كمنهج للهجوم على القوى السياسية البورجوازية المدنية . وبهذا المعنى ، فان نتائج الدستور قد أظهرت هذه القوى مغلوبة في الساحة . وكانت نتائج الاستفتاء في الوقت ذاته ، مصدر الدعم الجماهيري لإيفرين ، ولاستمرار النظام الفاشي في المرحلة المقبلة ، وكانت بمثابة المؤشرات الأولية للقاعدة الجماهيرية التي ستقوم بالدور الهام في دعم الأحزاب الجديدة .

باستفتاء الدستور ونتائجه ، اكتملت « الجولة الأولى » التي بدأت مع انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ . وقد ثبت خطأ القوى السياسية البورجوازية المدنية ، التي كانت تتوقع أنها ستقوم بمعارضة سياسية جدية تتم بنتيجتها اتفاقات مختلفة مع « الجونتا » ، فيلين النظام وتعود الديموقراطية من جديد ، مثل عودتها بعد انقلاب ١٢ آذار ١٩٧١ . ونستطيع القول ، أن طغمة الجنرالات لم تواجه صعوبات جدّية في مرحلة تنفيذ برنامجها السياسي . وباختصار ، فان النظام يتمركز مستنداً إلى القسر والشدة . واذا لم تحصل تطورات غير متوقعة في منطقتنا ، فإن اصدار قانون الأحزاب السياسية ، والانتخابات ، سيستمر طويلاً حتى التاريخ الذي سوف تختاره « الجونتا » للانتخابات . وان القوى السياسية المدنية الجديدة ، وانشاء الأحزاب السياسية (عددهم ، اتجاهم السياسي ، نشاطاتهم .. الخ) سيلعب دوراً هاماً في تحقيق البرنامج السياسي للجنرالات الفاشيين على أرض الواقع وسيؤثر في المنهاج ، الصراع الداخلي بين القوى السياسية البورجوازية المتعددة ، بسبب الكثير من العوامل الذاتية . ومن الواضح ، أن النظام سيحاول منذ الآن المحافظة على نسبة التأييد المرتفعة في الاستفتاء ، خلال تشكيل الأحزاب الجديدة ، والانتخابات . ليس من المبكر القول : أن الأزمة الاقتصادية في البلد ، والعوز الاقتصادي الذي سيستمر خلال سنوات الثمانينات ، عندما تجتمع الى نفاد امكانيات استمرار الدعم الذي تملكه كاحدى خصوصيات النظام القمعي ، باعتبار أن من سمات النظام المحافظة على بقاء المساندة الجماهيرية لأنها احدى دعائمه الهامة ، وبما انه لم يتمكن من خلق طاقات سياسية جديدة ، مما يعمل ـ كل ذلك ـ على انهيار النظام .

درس من نتائج الدستور

ان القوى الشعبية (وحتى القوى السياسية البورجوازية الباقية خارج (اطار الجونتا) لن تملك حق ابداء الرأي بشكل واضح ومؤثر في المنهاج السياسي الذي سيقدمه الجنرالات الفاشيون « كموديل » ديموقراطي حتى الانتخابات . كل هذا ، يجب أن يجعل القوى الديموقراطية الثورية تعمل على أرضية تقوية وتطوير مفهوم الديموقراطية الشعبية . أما نحن ، فمن الضروري أن نكوّن مفهومنا الديموقراطي البديل ، خارج المنهاج المفروض بالقوة (والأحزاب السياسية ، وقانون الانتخابات ، والمناقشات المحدودة) .

يجب بحث مفهوم ديموقراطية الشعب وتعميقه واثراؤه في كل ميادين الحياة الاجتماعية ، وعلى جميع الأصعدة . ونرى أن ديموقراطية الشعب ، هي الادارة المباشرة للطبقات الكادحة ، وهي الديموقراطية الصحيحة . وعلى أساس ازدياد تحرك الجماهير السياسي وتأثيره ، فاننا ندافع عن الاشتراك المباشر لكل الشعوب الكادحة وعلى راسهم طبقة العمال ، في اتخاذ القرارات وتطبيقها ، في ما يتعلق بكل الفعاليات وفي جميع ميادين الحياة الاجتماعية ، وعلى كافة الأصعدة . ثانياً وكحصيلة لهذا المفهوم ، فاننا نتبنى حق تقرير المصير للشعب الكردي بدون شرط ، لأن من أبسط شروط الدفاع عن الديموقراطية والديموقراطيين في تركيا اليوم ، يمرّ في الاعتراف بوجود هذه الأمة ، وخصائصها ، ونضالها . ونحن كقوى في الجبهة ، ندعو كل القوى الديموقراطية الثورية التي تبتغي الديموقراطية الحقيقية ، الى رفض منهاج المناقشات والنشاطات الذي فرضته الجونتا ، وأن تأخذ مكانها في منهاج المناقشات الديموقراطية البديلة ، الذي قدمناه .

لقد تبين بوضوح قبل الاستفتاء ونتائجه ، أن مناقشة الجونتا وسياساتها ، قد خدمتها وزادت من قوتها . واننا كقوى جبهة ، ندعو الفئات الديموقراطية المدافعة عن الديموقراطية البورجوازية ذات الطابع الغربي ، التي تناقش « الجونتا » وسياساتها ، الى أخذ درس من نتائج الدستور ، وندعوهم الى التخلي عن موقفهم هذا ، وترك « الجونتا » وجهاً لوجه أمام مصيرها .

ومن ناحية أخرى ، يجب أن يترافق مع هذه المناقشة بذل الجهود لتصعيد نضال المقاومة الموحدة لشعوبنا ، وهو البديل الثوري ضد الفاشية .

ان تنظيم الجبهة ، هو من ناحية ، المكان الأول الذي سينمو فيه المفهوم الديموقراطي ، ومن ناحية أخرى ، يجب أن يتطور ويتعاظم في هذا الأساس نضال المقاومة الثورية المتصاعد .

ملف
الحركات السياسية الاسلامية
في مصر:
الجذريون تسابقوا مع السادات على الاغتيال، فسبقوه!

جماعة « التكفير والهجرة » قتلوا الذهبي فشعر الناس بوجودهم واهتمّوا

سبب التخلي عن كل ارتباط اجتماعي او ثقافي او اقتصادي ايمانهم باستحالة الولاء للكفر وللاسلام معاً

أول عملية عرَفت الناس بتنظيم « الجهاد » كانت اغتيال السادات

محكوم بالاعدام نظم والده قصيدة استرحام فرقّ قلب السيدة جيهان وخفف الحكم الى مؤبد مع الأشغال

نشرنا في العدد الماضي القسم الأول من ملف « الحركات السياسية الاسلامية في مصر » وقد تعرضنا فيه للحركة الأم ، حركة « الأخوان المسلمين » العائد وجودها على الساحة الى عشرينات هذا القرن . وننتقل الآن الى "جماعات الأكثر راديكالية وتطرفاً ، ذات الأحلام المناقضة لكل ما هو حديث وعصري أو على اتصال بالحياة خارج الاطار الحرفي لنص الكتاب والأحاديث وسيرة النبي . هذه الجماعات اكتسبت أهميتها من الصراع الذي قادته في عهد السادات فأدى الى اغتياله على يد ملتح ، ولا تزال تقوده في وجه العالم المعاصر بكامله ، مهددة اياه بانتصارها الآتي من أعالي جبال اليمن .

كانت الجماعات الاسلامية في الكليات والمعاهد الجامعية هي المناخ الذي نمت فيه الاتجاهات الاكثر راديكالية في التيار الاسلامي السياسي ، وقد استخدم هذا التيار المؤمن بالعنف السياسي الغطاء الذي أتاحه له النشاط العلني « للاخوان المسلمين » من ناحية ، والمساندة الحكومية من ناحية أخرى .

وان كان تبلور الاتجاهات الراديكالية وتميزها عن « الاخوان » قد بدأ منذ العام ١٩٦٥ داخل السجون والمعتقلات الناصرية ، الا ان نموها المتزايد لم يتم إلا عبر الجماعات الاسلامية في الجامعات التي اصبحت قوة متزايدة التأثير منذ احداث يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧ .

وقبل هذا التاريخ كان هناك في كل كلية او معهد « جماعة اسلامية » نشطة وكانت لكل جماعة مجلة طلابية خاصة بها ، وكانت مجلة « الدعوة » تدعم نشاط هذه الجماعات عن طريق نشر اخبارها

وقد اتبعت هذه الجماعات وسيلة نموذجية لجذب الطلاب

وتنظيمهم ، هي اقامة « الاسبوع الاسلامي » ، وهو أسبوع تتكثف فيه الدعاية الدينية عن طريق الكتب والندوات والمحاضرات والمسابقات والمعارض وبيع الكتب بأثمان مخفضة، خاصة كتب سيد قطب وأبو الأعلى المورودني منظري تكفير المجتمع وتحطيمه وبناء الدولة الاسلامية الجديدة على انقاضه .

وبعد أن أصبحت هذه الجماعات قوة يعمل لها حساب ، انتقلت الى مرحلة اخرى وهي المرحلة التي هدفت فيها الى تغيير الطابع الاجتماعي للجامعات . فقد قامت هذه الجماعات بضغوط مكثفة على إدارات الجامعات والكليات للفصل ما بين الجنسين في قاعات الدرس والمختبرات . وفي بعض الجامعات تولت هذه الجماعات استئجار اتوبيسات خاصة لنقل الطالبات . كما تولّت هذه الجماعات عملية بيع « الزي الاسلامي » للنساء بأثمان مخفضة جداً ليباع في « أسابيع المرأة المسلمة » .

والى جانب هذه النشاطات كان هناك النشاطات العبادية مثل إقامة مصلى أو مسجد في كل كلية او قسم ، ومثل المساهمة المالية في ارسال الآف الطلبة سنوياً لأداء فريضة الحج .

وعندما استطاعت هذه الجماعات ان تنتقل بضغوطاتها الى مستوى أعلى مثل ،

١ ـ فرض توقف المحاضرات الجامعية أثناء أوقات الصلاة .

٢ ـ فرض حضور دروس القرآن والسنة على كل الطلاب .

٣ ـ محاصرة الطلاب الموالين للحكومة تماماً في انتخابات اتحادات الطلاب .

عند هذا الحد بدأ توتر العلاقات بين السلطة وهذه الجماعات يعلن عن نفسه ، لكن الجماعات الاسلامية كانت قد أصبحت تشكل قوة ضخمة في الجامعات التي لم يعد النشاط اليساري او الناصري ظاهراً فيها .

ومع بدايات التوتر بين السلطة والجماعات الاسلامية بدأت قطاعات من الطلبة أعضاء تلك الجمعيات الطلابية ينتقلون الى العمل السرّي من خلال المجموعات الراديكالية الاسلامية .

« التكفير والهجرة » أو جماعة المسلمين

أكبر المجموعات الجذرية في التيار الاسلامي السياسي الذي خرج من احشاء « الاخوان المسلمين » هو التنظيم الذي عرف اعلامياً بالاسم الذي اطلقته عليه السلطة وهو : جماعة « التكفير والهجرة » . اما اعضاء الجماعة فيسمون أنفسهم بجماعة المسلمين بمعنى انهم هم وحدهم « المسلمون الحقيقيون » .

وقد أطلق عليهم اسم « التكفير والهجرة » لتكفيرهم المجتمع القائم والدعوة الى الهجرة منه ، « هجرة بالجسد أو بالروح » .

وقد بدأ فكر هذه الجماعات ينمو داخل السجن وفي خلاف مع سيد قطب قاده أحمد شكري مصطفى ، أمير الجماعة . لكن افكارهم لم تعرف على نطاق واسع داخل الجماعات الاسلامية الا بعد العام ١٩٧٣ .

أما الاهتمام الجماهيري الواسع بهذه الجماعة فقد حدث في ٣ يوليو (تموز) ١٩٧٧ عندما قاموا باختطاف وزير الأوقاف الاسبق

السادات
كان في حاجة الى الجماعات الدينية
ويخشى اتساع حجم نفوذها

جماعة « التكفير والهجرة »
يدعون انفسهم جماعة المسلمين
لأنهم وحدهم
« المسلمون الحقيقيون »

الدكتور شيخ حسين الذهبي مطالبين الدولة بإتاوة قدرها ٢٠٠ الف جنيه مصري ، ومطالبين بالافراج عن باقي أعضاء الجماعة الذين كانوا لا يزالون في السجون منذ العام ١٩٦٥ .

ولم تستجب السلطة لمطالب الجماعة فاغتالوا الشيخ الذهبي بعد يومين من اختطافه ، ودخلوا في صدام عنيف مع السلطة ، قاموا خلاله بتفجيرات متناثرة في القاهرة وباغتيال عدد من ضباط الأمن السياسي .

واستطاعت السلطة بسبب اختراقاتها السابقة لهم خلال نشاطهم في الجامعات ان تعتقل ٤٠٠ رجل وامرأة بتهمة الانتساب الى تنظيم يهدف الى تقويض النظام الاجتماعي القائم ، وقلب نظام الحكم ، بالتنسيق والاتصال بجهات أجنبية ، وتخطيط اغتيال عدد من رجال السياسة والصحافة وكبار الضباط ... وتخريب عدد من المؤسسات الحكومية » ، بالاضافة الى التهمة الاساسية وهي خطف واغتيال الشيخ الذهبي .

وضبطت مع المجموعة أسلحة خفيفة ، وسيارات عسكرية ، وملابس عسكرية ، وكتب خاصة بالتدريب العسكري وبحرب العصابات . ووجهت الى بعضهم تهمة « جمع معلومات ضارة بأمن البلاد والقيام بالتدريب على أعمال تخريبية » .

وفي ١٩ مارس (آذار) ١٩٧٨ ، وبأمر مباشر من الرئيس السادات ، نفذ حكم المحكمة العسكرية التي حاكمت الجماعة ، وتم اعدام خمسة من الأعضاء من بينهم أمير الجماعة أحمد شكري مصطفى ، ومساعديه أنور مأمون صقر ، وماهر عبد العزيز بكري . بينما حكم على ٣٦ متهماً آخر ثبتت عليهم تهمة الانتماء للجماعة ، بعقوبات تراوح بين ٦ شهور وعامين من الاشغال الشاقة . وكان حكم المحكمة العسكرية هذا قد صدر في ١٩٧٨/١/٣١ . وإذا كانت جماعة « التكفير والهجرة » هي أكبر المجموعات الاسلامية التي اتخذت من العنف السياسي وسيلة لتطبيق أفكارها ، فإن جماعة أخرى قد سبقتها الى محاولة القيام بـ « انقلاب حقيقي » قبل ذلك بثلاث سنوات ، وان كانت أجهزة الاعلام الرسمية لم تتوسع في الهجوم عليها ، وفي ربطها بالتيارات الاسلامية السياسية ، لأن معركة السلطة مع القوى اليسارية والناصرية كانت قد بدأت للتو ، فآثرت سلطة السادات تأجيل الصدام مع هذه المجموعة ، أملاً في جرّها هي وباقي المجموعات الى معركتها ضد اليسار والناصرية والمعسكر الاشتراكي

« شباب محمد » أو جماعة « الفنّية العسكرية »

عرفت هذه الجماعة باسم « جماعة الفنية العسكرية » نسبة الى العملية التي قام بها أعضاء الجماعة في الهجوم على مبنى الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة بهدف الاستيلاء على أسلحة وسيارات ومعدات عسكرية تمكنهم من خطف رئيس الجمهورية وأركان نظامه المجتمعين في مقر الاتحاد الاشتراكي على النيل . لكن الهجوم فشل بعد سقوط عدد من القتلى من الجانبين .

وكانت الجماعة التي خططت ونفذت العملية هي جماعة « شباب محمد » وهو اسم لتنظيم اسلامي قديم يعود الى الخمسينات ، وكان يتبع أيامها أسلوب « الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة » ، ثم بعد

حل « الاخوان » في عام ١٩٥٤ ، تسلل إليه بعض أعضاء « الاخوان » ليحولوه الى تنظيم سياسي مثلما تسللوا بعد ذلك الى « الجمعية الشرعية » وجماعة « أنصار السنة المحمدية » التابعة للسعودية . وعندما تنبهت السلطة الناصرية لهذا التسلل حلت جماعة « شباب محمد » وأعيد تكوين الجماعة ثانية في العام ١٩٧٣ بعد مشاورات بين الدكتور صالح سرتة (فلسطيني الجنسية ، وكان يعمل في الجامعة العربية بالقاهرة ، وكان عضواً في حزب التحرير الاسلامي أيام وجوده في الاردن ، ثم انتقل الى العراق والتحق « بالاخوان المسلمين » وجاء بعد ذلك الى القاهرة ، وبين السيدة زينب الغزالي (أشرنا الى هذا اللقاء قبل ذلك) .

قامت جماعة « شباب محمد » بعملية « الفنية العسكرية » في ١٨/٤/١٩٧٤ ، وحكم على صالح سرية ، ومعاونيه كرم الاناضولي وطلال الانصاري بالاعدام شنقاً في ٣١/٥/١٩٧٥ ، ونفذ حكم الاعدام في سرية والأناضولي فقط في ١٠/١١/١٩٧٦ . أما طلال الانصاري فقد خفف الحكم عليه الى الاشغال الشاقة المؤبدة (برر تخفيف الحكم بتدخل السيدة جيهان السادات بعد قصيدة استرحام كتبها والد المطالب المتهم الشاعر السكندري عبد المنعم الأنصاري) ..

ويبدو انه كان هناك ارتباط وتنسيق بين جماعة « شباب محمد » وبين جماعة « التكفير والهجرة » . فقد وجد رجال الأمن بعضاً من أعضاء الجماعة الأولى بين الذين القي القبض عليهم من اعضاء « التكفير والهجرة » ، كما وجدوا بينهم أيضاً بعض الذين قضوا مدد سجنهم من « شباب محمد » .

ويرجح بعض الباحثين بان الاعضاء المائة الذين كانوا يكوّنون جماعة « شباب محمد » كانوا في الأصل اعضاء في فرع حزب « التحرير الاسلامي » في مصر ، ثم تحولوا عن ذلك الحزب ليؤسسوا هذه الجماعة الأكثر جذرية . ففي يونيو (حزيران) ١٩٧٢ كانت سلطات الأمن قد كشفت عن مجموعة سرية مرتبطة بهذا الحزب ، والقت القبض عليها بتهمة « حيازة منشورات تدعو الى قلب نظام الحكم القائم ، والى هجرة المجتمع لتأسيس خلافة اسلامية جديدة » .
و **حزب التحرير الاسلامي** » هذا أسس في الضفة الغربية لفلسطين المحتلة في أوائل الخمسينات كإنشقاق عن جماعة « الاخوان المسلمين » ، قام به فلسطينيون يدعون الى تحرير العالم الاسلامي وتأسيس خلافة تجسد وحدة الأقطار الاسلامية .

وثمة شكوك قوية أحاطت بهذا الحزب بعد تأسيسه وبعد امتداد نشاطه الى الضفة الشرقية لنهر الأردن ، ان من جهة ارتباطاته بالنظام الهاشمي ، او بالمخابرات الانجليزية ثم الامريكية بعد ذلك . وربما كانت هذه الشكوك هي الدافع للدكتور صالح سرية لتركه وتأسيس « شباب محمد » . وعلى كل فإن « حزب التحرير الاسلامي » لم يستطع ان يستمر في تواجده في مصر ، وان كان بين الحين والآخر تظهر مجموعة تنتسب اليه ، كما حدث في شهر سبتمبر أيلول (١٩٨٣) . بعد ان اختفى اسمه من قائمة التنظيمات الاسلامية السرية منذ العام ١٩٧٥ .

« الجهاد »

اصبح اسم هذا التنظيم معروفاً على المستوى المحلي والعربي والعالمي بعد حادث اغتيال الرئيس السادات ، وربط أجهزة السلطة المصرية بين خالد الاسلامبولي الذي قام بقتل السادات ، وبين تنظيم « الجهاد » ، ثم الربط بين التنظيم وبين كتاب « الفريضة الغائبة » ، أي فريضة الجهاد ، وهو الكتاب الذي يعتبر برنامج عمل هذا التنظيم . وإذا كان انتماء خالد الاسلامبولي الى تنظيم « الجهاد » لم يثبت فإن عملية الاغتيال التي تمت بعد مقتل السادات قد ارتبطت باسم هذا التنظيم الذي لا تزال قضيته منظورة أمام القضاء المصري .

وقد بدأ التعرف الى التنظيم عندما حاكمت السلطات المصرية اثنين وأربعين من أعضائه في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧ أمام محكمة عسكرية بتهمة « قلب نظام الحكم وتعديل الدستور بالقوة » .

والمرجح ان هذا التنظيم أسس في نهاية عام ١٩٧٤ وبداية ١٩٧٥ على يد من تبقى من جماعة « شباب محمد » . وتركز نشاط التنظيم في البداية في مدينة الاسكندرية التي دلت تحريات رجال الأمن أنها بلد المنشأ لمائة من اعضائه المؤسسين . وعندما انتقل تنظيم « الجهاد » للعمل في القاهرة اصطدم بالمجموعات المنتمية الى « التكفير والهجرة » بسبب التنافس على مناطق النفوذ .

وكان تنظيم « الجهاد » يلجأ في بداية تكوينه الى الاستيلاء بالقوة على أسلحة رجال الأمن كمصدر لتسليح أعضائه . وفي إحدى العمليات التي قام أعضاء التنظيم فيها بالاستيلاء على الاسلحة قتل شرطي واحد والقي القبض على ستة وعشرين من أعضاء التنظيم ، وتحت التعذيب اكتمل عدد المتهمين الـ ٤٢ المشار اليهم سابقاً وحكم عليهم بالسجن مع الاشغال الشاقة بمدد تراوح من سنة الى خمس عشرة سنة .

« جند الله »

في الاسكندرية ايضاً تركز نشاط جماعة إسلامية متطرفة اخرى هي « جند الله » التي لم يزد عدد أعضائها عن المائة عضو ، والتي قصرت نشاطها ضد الملاهي والكنائس ومخافر الشرطة .

أما « جماعة السماوي » نسبة الى مؤسسها الشيخ (طه أحمد السماوي) فقد قصرت عمليات تفجيراتها على قبور الأولياء والقديسين ، منعاً لبدعة زيارة الأضرحة .

الاتصالات بخارج مصر :

هذه التهمة هي احدى لوازم السلطة في مواجهة مناهضيها سواء اكانوا جماعات دينية أم تنظيمات يسارية ام حتى أحزاباً علنية . وهي تشير بشكل أو بآخر الى تهمة « الخيانة » و « التعامل » مع اعداء الوطن » ، الذين غالباً ما يقصد بهم في الاتهامات الرسمية ، الانظمة والحكومات المناقضة في سياستها للنظام المصري .

ولسنا في حاجة الى القول بأن التهمة المذكورة لا تعني أي جريمة في نظر الجماعات المناهضة للنظام بل تعني العكس تماماً ، تعني التحالف الطبيعي بين ذوي التوجه السياسي المتقارب . وبالنسبة للجماعات الاسلامية فإن الاتصال بالخارج او التمويل من الخارج لا

زادوا النساء على جماعة « التكفير والهجرة » لأن النساء خارج الجماعة كافرات لا يصح الزواج بهن

الأمة الاسلامية تزحف من جبال اليمن لتغزو المجتمعات الكافرة وتقيم دولتها بعد الحرب العالمية الثالثة

يعني اكثر من « تعاون اصحاب العقيدة الواحدة في مواجهة اعدائهم المشتركين » .

وليس من المنطقي ان يكون لجماعة مثل « التكفير والهجرة » اعضاء في الكويت، السعودية ، اليمن الشمالي ، الاردن ، سوريا ، والمانيا الغربية ، دون ان يحدث اتصال وتنسيق بين هؤلاء الاعضاء وبين الذين يلتقون بهم على نفس الاهداف .

وقد اعترف اعضاء جماعة « التكفير والهجرة » بهذه الصلات سواء مع المصريين العاملين في تلك البلاد ، أو مع الأجهزة الحكومية والامنية التابعة لهذه البلاد .

وسواء انتزعت الاعترافات عن طريق التعذيب ام ان البعض يرى ألا ضرر في ذلك ، فإن السلطة استخدمت هذه الاعترافات في اهدافها السياسية ضد الجماعات الاسلامية وضد بعض الدول العربية دون بعضها الآخر . ولم تذع السلطة شيئاً عن علاقة هذه الجماعات بالسعودية ، رغم ان وزير الداخلية السعودي في اجتماع وزراء الخارجية العرب منتصف ١٩٧٧ ، قد دافع عن جماعة « التكفير والهجرة » معتبراً نشاط الجماعة من باب الاجتهاد الذي يؤجر صاحبه مرتين ان أصاب ومرة ان أخطأ ! .

وقد حكم مناخ ما بعد زيارة السادات للقدس المحتلة هذه الاتهامات .

العضوية والتنظيم في الجماعات الاسلامية الجذرية

يتكون أعضاء تلك الجماعات أساساً من الشباب ، بداية من طلاب السنوات النهائية في المدارس الثانوية ، الى طلاب الجامعات ، الى الخريجين (مهندسون ـ فنيون ـ موظفون ـ مدرسون ـ صف ضباط ـ جنود مؤهلات) .

وعلى سبيل المثال ، فإن الاثنين وأربعين عضواً من جماعة « الجهاد » الذي أشرنا اليهم سابقاً كانوا كالتالي : (احد عشر مهندساً ـ ضابطان صغيران في البحرية ـ اثنان وعشرون طالباً جامعياً) .

وكان الطلبة الجامعيون كالتالي : (ثمانية يدرسون الطب ـ ثلاثة صيدلة ـ خمسة زراعة ـ ثلاثة تجارة ـ ثلاثة تربية) ، أي انه كان هناك خمسة وثلاثون محترفاً بين الاثنين وأربعين منهما .

وكانت جماعة « التكفير والهجرة » هي الجماعة الوحيدة التي تسمح بعضوية النساء ، فقد ألقي القبض على واحدة وسبعين امرأة ضمن أعضاء الجماعة ، وعدد كبير من النساء كن خريجات مدارس ثانوية او جامعات .

وقد استغلت السلطة رجال الدين الرسميين (الشيخ الشعراوي على سبيل المثال) في تشويه سمعة الجماعة اخلاقياً من هذا المنطلق ، كما أطلق الصحفيون الرسميون العنان لخيالهم لتأليف أقاصيص دراماتكية حول المشاعية الجنسية للجماعة أو حول خطف النساء الخ ...

ويرى بعض الباحثين الجادين ان مسألة تركيز جماعة « التكفير والهجرة » على زيادة عضوية النساء ترجع لسبب أيديولوجي ، فهم يرون ان النساء خارج جماعتهم المغلقة كافرات لا يصح الزواج بهن ، وعلى هذا الاساس كانوا في حاجة الى توازن بين عدد الاعضاء الرجال والاناث لاقامة مجتمعهم المتجانس .

أطباء ومهندسون ومدرسون هجروا أعمالهم وصاروا باعة متجولين لأن هذه مهنة النبيّ و« المهنة الوحيدة الحلال » .

والجماعات الاسلامية المتطرفة الجذرية جميعاً تؤمن بالانغلاق على النفس . ولقد كان احد شروط العضوية ان يتخلى العضو عن كل ارتباطاته وولائه لمن هم خارج الجماعة سواء أكانت هذه الارتباطات اجتماعية او ثقافية او اقتصادية . فالولاء الكامل يجب ان يكون للجماعة لان الآخرين « كفرة » ، وليس من المنطق الولاء للكفر وللاسلام معاً !

وهناك حالات حقيقية لاعضاء في تلك الجماعات كانوا قبل ذلك : أطباء ، ومهندسين ، ومدرسين ، ثم أصبحوا باعة جائلين ، باعتبار ان التجارة هي المهنة الوحيدة الحلال وهي مهنة النبي .

وكان الأعضاء المقيمون في مصر يعطون كل دخلهم للجماعة ، لانهم يعيشون حياة مشتركة ليس فيها ملكية خاصة ، أما الأعضاء الذين يعملون خارج مصر فقد كانوا يرسلون ثلث دخلهم الى الجماعة .

ويرجع بعض الباحثين هذه العمليات الطوعية من جانب الأعضاء في الولاء الكامل أو الذوبان في الكل ، الى مجموعة من الاسباب ، بعضها اقتصادي ، او اجتماعي ، أو شخصي . لكن السبب الأكيد في نظر البعض ، هو ذلك الاحساس الرهيب بالفراغ الروحي والفكري عند الشباب المصريين بعد العام ١٩٦٧ ، ذلك الفراغ الذي أخذ يتزايد ، والظروف كثيرة معقدة لم يجد ما يملأه غير ذلك الفهم الجديد للدين ، الفهم الذي يرى تحطيم هذا المجتمع الذي سبب كل الآلام والمعاناة لاقامة مدينة سلفية فاضلة ليس فيها آلام أو معاناة .

كما يرجع البعض اندفاع هؤلاء الشباب الى تلك الجماعات للجاذبية الروحية والشخصية التي يتمتع بها بعض قادة تلك الجماعات خاصة احمد شكري مصطفى وصالح سرية اللذان كانا يتمتعان بدهاء وحنكة سياسيين ، الى جانب جراة تبهر الشباب برفضهما الاساليب التقليدية « للأخوان » ، وحديثهما عن المجتمع الاسلامي القادم وكأنهم يرونه رأي العين .

« أيديولوجية » الجماعات الاسلامية الجذرية

كانت السلطة الاساسية في كل جماعة هي سلطة « أمير الجماعة » الذي يستمد سلطته تلك من اعتقاد الاعضاء المطلق بأنه مبعوث العناية الالهية لتخليص العالم من الشر ، واعادة « الحاكمية » لله . (فكرة المخلص أو المهدي المنتظر مستمدة من التراث الشيعي أساساً ، أما فكرة « الحاكمية » فهي من أساسيات فكر الخوارج . وكان أمراء الجماعات يختارون من المذاهب الاسلامية ما يوافق دعوتهم أساساً) .

وتكون « الحاكمية » عندما تقوم الدولة الاسلامية الحقيقية .

ويحصل « الأمير » على ولاء الاعضاء من خلال « البيعة » التي يعتبرونها ركناً من أركان الاسلام كالشهادة والصلاة والصوم الخ . وكانت عملية « البيعة » تتم بعد ان يعقد العضو العزم على انه اصبح قادراً على طاعة الامير ولا أحد سواه . ثم يقسم انه سيقوم بالهجرة عندما يطلب منه ذلك ، وانه على اتم استعداد للتضحية بحياته في سبيل الجماعة .

وكان عصيان العضو بعد أخذ « البيعة » يقابل بقسوة متناهية . أما الهروب من الجماعة بعد اعطاء البيعة فجزاؤه القتل .

كل عضو يترك الجماعة بعد أن يكون قد أعطى « البيعة » ، يكون جزاؤه القتل .

والقسوة على المتمردين صفة عامة من صفات الحركات السلفية عموماً سواءً أكانت دينية ام غير ذلك . فالهروب يساوي الكفر ، والكافر المرتد جزاؤه الموت .

أمّا الفكرة العامة التي تحكم « أيديولوجية » هذه الجماعات فهي فكرة « كفر المجتمع القائم ، وكونه في حالة تشبه حالة الجاهلية » . وقد تم استنتاج هذه الفكرة الاساسية من الفهم الحرفي للدين الاسلامي . فالمسلم الذي لا يؤدي كل الفرائض الدينية هو اما منافق او كافر . ولما كانت المجتمعات الحديثة لا توحي بأن هناك التزاماً حرفياً بالفرائض الدينية ، فالمجتمع كافر ، وعلى الفرقة الناجية (المسلمون الحقيقيون) ان يهجروا هذا المجتمع ، ويهاجروا الى الله لكي يؤسسوا مجتمع الاسلام الحقيقي . يقول أحمد مصطفى ، معرفاً بأفكاره التي هي أفكار جماعته بالطبع :

« إني أرفض النظام المصري والوضع المصري من كل جوانبه ، لأن كل شيء فيه مبني على الكفر ومناقض للشريعة (...) أساس أفكار ناهي الشريعة الاسلامية ، ونحن حراسها الشرعيون (...) ونحن نرفض كل شيء يرتبط بالحداثة أو ينتمي إلى ما يسمى بالتقدم العصري ، ونطالب بالعودة الى طهارة الطبيعة ، لأن المجتمع الآلي قد استولى على العقل والروح وزاد من الكفر ، وجعل الناس ينسون حقيقة وجودهم وواجباتهم أمام دينهم » .

والشريعة في نظر شكري تعني القرآن والحديث فقط ، أما المصادر الأخرى للتشريع والتي اعتمدها المجتمع الاسلامي لأكثر من عشرة قرون كالاجماع والقياس وغيرهما من أساليب الاجتهاد التي عرفها علماء الفقه الاسلامي ، فيرفقها شكري وجماعته ويرفضون بالتالي الفقه الاسلامي والمذاهب الأربعة ، وائمتها كفرة في نظرهم ، وامتدادهم في المؤسسات الدينية ورجال الدين مثلهم كفرة .

فقد فشلت المذاهب والمؤسسات ورجال الدين في انقاذ المجتمع من جاهليته لأنهم جزء منها . أما هو فهو مبعوث إلاهي جاء لانقاذ العالم من أعداء الله الموجودين في كل مكان . ويقول أحمد شكري مصطفى :

« كل الأشياء التي ترونها على وجه الأرض من رجال ، ونساء ، وملكية ، وجيوش ، وأسلحة ، وقوانين ودساتير ، وعلوم ، وحروب ، ومفاوضات ، وثورة ، وتقلبات للطبيعة في البرّ والبحر ؛ كل هذه الأشياء تكوّن جبهة أعداء الله على الأرض ، ويقودها جميعاً « المسيح الدجّال » ذلك الاله المزيف » .

ومن المعروف أن شكري كان يعد الترتيبات لهجرته هو وانصاره إلى اليمن الشمالي لأن هذه المنطقة في نظره هي المكان المناسب الوحيد لتأسيس الأمة الجديدة ، ويبدو أنه هو وبعض أعضاء جماعته قد قاموا بهجرات خاصة إلى هناك .

وحسب هذا التخطيط كان على الأمة الاسلامية التي ستكوّن في جبال اليمن أن تزحف بعد ذلك « لتعزز المجتمعات الكافرة ، ولتقيم دولتها بعد قيام الحرب العالمية الثالثة » .

وإذا كان التراث الاسلامي ، قد أشار إلى أن الامام المنتظر أو المحلف يجب أن ينحدر من سلالة الرسول ، فإن شكري لم يأبه كثيراً لهذا الشرط فهو من سلالة النبي بفكره لا بنسبه .

الجماعات الاسلامية الجذرية ونظام السادات

حكمت سياسة السادات تجاه الجماعات الاسلامية المتطرفة عدّة عوامل معقدة . فهو كان في حاجة اليهم من ناحية وكان يخاف اتساع تأثيرهم من ناحية أخرى ، وبعد عام ١٩٨٠ بدأ الرأي القائل بضرورة تحجيم دورهم في المجتمع ترجح كفته داخل مؤسسات السلطة واجهزة الأمن ، خاصة بعدما طرأ على فكر هذه الجماعات من تطور بسبب الاحتكاك المستمر بالسخط الشعبي العام النابع من أسباب معيشية واقتصادية ، وبعد الحوارات المطوّلة مع قوى المعارضة المدنية ، ثم نتيجة تأثير فكر الثورة الخمينية بعد انتصارها ، وخاصة في ما يتصل بالموقف من الولايات المتحدة واسرائيل .

فقد كان معظم الجماعات الاسلامية قبل إنتصار الثورة الخمينية تحرم الانخراط في الخدمة العسكرية لأن الجيش مؤسسة ظاهرة مثل باقي مؤسسات المجتمع ، وبناء عليه فإن حجة تحرير أرض المسلمين من الكفرة الذين يحتلونها لم يأت أوانها بعد ، فكل الأرض يحتلها كفرة . وبذلك كانت نظرة بعضهم إلى الشهداء الذين يسقطون في الحروب ضد اسرائيل أنهم ليسوا بشهداء لأنهم يحاربون الفرع ويتركون الأصل . وهي بالطبع فكرة لقيت قبولاً من نظام السادات ..

أما« بعد تغيير » أفكارهم من اتفاقيات كامب ديفيد ومن الصلح مع إسرائيل ومن الانحياز المتزايد للمعسكر الأمريكي ، فقد بدأ النظام يغيّر من تكتيكاته تجاههم . في البداية لجأ النظام ، إلى جانب الاجراءات الأمنية الموقوتة والضربات المحددة ، إلى محاولات التأثير في فكر تلك الجماعات عن طريق الاعلام وعن طريق رجال الدين الرسميين .

ثم إزداد تبلور المواقف الفكرية داخل تلك الجماعات ، فاكتفى بعضهم بالاجتهادات الشكلية بينما تركزت قوتهم الأساسية في التنظيمين الرئيسيين « الجهاد » و« التكفير والهجرة » .

ووصل نفوذ هذين التنظيمين إل قطاعات واسعة في الريف والمدينة وداخل القوات المسلحة ، وبدأت أجهزة المخابرات العامة والعسكرية تلفت نظر السادات إلى القوة المتزايدة النفوذ للجماعات الاسلامية .

وكانت حملة الاعتقالات الواسعة في ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٨١ تعليقاً للجرس في رقبة القطة كما يقولون . وجاء تهديد السادات للمقدم عبود الزمر ضابط المخابرات العسكرية المنتمي إلى جماعة « الجهاد » ، ذلك التهديد الذي أذاعه السادات على التليفزيون (لم يذكر اسمه بالطبع ولكنه قال أن الأخ الهارب الذي يريد أن يقتلني سأقتله قبل أن يقتلني) ..

وقتل السادات على يد ضابط ملتح كان على قناعة بأنه يقتل حاكماً كافراً خائناً ، ورغم هتافه بحياة مصر وهو يطلق الرصاص على السادات ، فقد أكد في أقواله بأنه لم يقتل سوى السادات لأن الفتوى كفّرت السادات وحده ..

ولعل في هذا دلالة على ما حدث في فكرية هذه الجماعات من تطور إذ ربطت بين قضيتي الكفر وخيانة الوطن .

لقد كتب الكثير عن الجماعات الاسلامية الجذرية (أو المتطرفة) ، خاصة بعد مقتل السادات ، بأقلام باحثين عرب وأمريكيين وأوروبيين ، بالاضافة إلى آلاف المقالات والأخبار الصحفية المعبرة عن وجهة نظر السلطة . لكن التصدي للاجابة عن بعض الأسئلة لم يحن وقته بعد . فدون ذلك عقبات أمنية وسياسية كثيرة . ولعل أهم هذه الأسئلة في نظرنا : هل كانت الجماعات الاسلامية الجذرية ظاهرة موقوتة في تاريخ مصر المعاصر ؟ أم أنها ظاهرة لها جذورها الحقيقية وبالتالي لها إمتداداتها ؟

وإذا كانت ظاهرة لها إمتداداتها المستقبلية فهل ستنجح في تحويل أيديولوجيتها إلى رافد للحركة الثورية للمجتمع ، رافد يستلهم أروع ما في التراث الثوري في التاريخ العربي منذ ثورة الزنج ، إلى ذلك الشيخ الجليل الذي وقف يخاطب الله وقد زحفت جيوش الاحتلال الانجليزي تحاصر قوات عرابي الثورية : « اللهم إن تهلك هذه العصابة (يقصد الثورة العرابية) فلن تعبد في هذه الأرض أبداً » .

أم ستظل تلك القوى الشابة طائشة الطلقات ، فتصيب نفسها في مقتل ؟

أخذوا فكرة « المهدي المنتظر » عن الشيعة وفكرة « الحاكمية » عن الخوارج وكفّروا كل المذاهب وأنكروا الفقه والفقهاء .

محسن يوسف الموسوي

احزاب

المعارضون الاكراد في العراق احزاب تتكاثر منذ "هزيمة" ١٩٧٥

معاهدة لوزان ألغت معاهدة سيفر فصارت كردستان جزءاً من العراق

إذا اراد المرء تقديم تعريف دقيق بالقوى المعارضة للنظام القائم الآن في العراق، فلا بد من اصطدامه بطبيعة الاصطفاف غير المنسّق، بل التشتت الذي يَسِمُ هذه المعارضة.

فبالرغم من التاريخ النضالي العريق الذي يجد له في العراق جذوراً واصولاً، إلّا أن النضال يبدو ومن نظرة سريعة على جغرافيا المعارضة الراهنة، وكأنه لم يستخلص الدروس الجذرية والموضوعية، بل بقي على مسافة غير قليلة عن الدرس الأصلي، وهو الوحدة.

كما ان تقديم دراسة تاريخية عن هذه المعارضة، محايدة، وباردة، وأرشيفية، سيكون عملاً محفوفاً بالمخاطر والمنعرجات، بل سيجد نفسه في خطوط بيانية حادة التغير وشديدة الخطورة. فبدءاً من الانشقاقات، والانشقاقات المضادة، والاتجاهات واشباهها وبقاياها، والرموز الوطنية وممثليها الحقيقيين، وغيرهم فضلاً عن التجارة السياسية التي هي عمل يجد له في العالم العربي، وليس في العراق فقط، رؤوساً بارعة، سينهمك البحث بمخاطرة جدية، تكمن في التالي:

تقليب الأصيل الجماهيري عن الزائف الطائش. حيث يتقلب الكثيرون على النزوع والاتجاهات والشعارات نفسها، حتى ان الفروق بين شعارات «مجموعات سياسية» كاملة هي امر غير ذي بال ظاهراً. ونختار هنا مصطلح «مجموعات سياسية» على سبيل الحذر، خشية مصطلحات مثل نفسها. ولا ينفي ان هناك دكاكين صغيرة، بكل معاني هذه الكلمة، لا تمتلك لا البشر ولا التاريخ ولا زمام أمورها.

ان مشروع تخطيط لأطراف المعارضة العراقية الراهنة، إذا ما أُخذ باطار تدرج تاريخي معين سيصطدم بظاهرة الانشقاق والتناسل والتكاثر التي لا يمكن السيطرة عليها الا بصعوبة، وتشكّل خطراً على الدقة المُقتصِدَة المقترحة هنا، لذا فهنا يأخذ التخطيط اتجاه بساطة ظاهرية لا غير، ويمكن تلخيصه بانه اهتمام بالمجموعات الاساسية: الجبهات السياسية (التي هي طموح لتغليب وربما ظاهرة تغليب للجوهري الوطني على الثانوي الايديولوجي) والنزعات الدينية (التي هي اسلامية شيعية في المثال العراقي) والاتجاهات القومية (التي هي كردية في الغالب) والاتجاهات النضالية الاخرى (التي هي اما حرفة وطنية وسياسية صادقة او مثال خارجي او فبركة او تقليد او يسار طفولي أو مشروع ثوري يائس او نهج ديموقراطي لا غير أو طموح نظري أو منفعة ذاتية بائسة ... الخ). ان هذا التقسيم يتضمن نقده ايضاً، بسبب التداخل والتاريخ، فلا توجد جهة من المعارضة لا تصف نفسها إلّا بأرقى الاوصاف واكثرها جذرية، والقليل منها هو الذي لا يسفه طروحات الآخرين، ولا يعتقد بتقدمه عليها. انه مأزق على كل حال، وعلى اي بحث ان يتحمله بطيبة خاطر متناهية وصمت كبير ولكن هذا المأزق يمكن تجاوزه من قبل الاطراف المعارضة نفسها، من خلال «احزاب» او «تيارات» او «منظمات» او «حركات». لانها تحمل مدلولات واضحة وخاصة، وتعني شيئاً محدداً.

اما المخاطرة الاخرى فتذهب الى الأعمق، وهو التحقق من دعاوى تمثيل اطراف هذه المعارضة للجماهير المتضررة من، والمضادة والمعارضة حقاً للحكم القائم. هنا سيحتاج الباحث الى ادوات المؤرخ السياسي، وهذا شأن لا يتعلق بطبيعة البحث المقترح على هذه الصفحات، لانه سيحتاج الى عمل جماعي، يليق بكتاب اكثر منه بصفحات من «النشرة».

ولكن عملاً نقدياً جدياً يمكن ان ينحو مساراً آخر يُبقي لنفسه حرية التشخيص والوضوح، كما يمسك ايضاً بالوقائع من مصادرها، اي من الأرشيف الذي تقدمه مصادر المعارضة نفسها، وليس من جهة اخرى سواها. لذلك فان ما تأمل ان تقدمه هذه المقدمة، بتواضع، هو «عرض حال» الراهن، المعبّر عن نفسه بجماعة او بحزب او بمطبوع او بفعل سياسي او نضالي او جماهيري، وهو أمر آخر محفوف بالاعتراضات والاسئلة، ولكن لا خيار لنا سواه إلّا البحث النقدي الدقيق المتوسع.

غير أن ذلك كله لا ينفي الملاحظة الاساسية التالي: ان هناك، في المعارضة العراقية اطرافاً تاريخية ذات نضال مشهود، وجماهير واسعة وعريقة حتى الآن، كما ان هناك ارتباكاً واسعاً في صفوفها بسبب الظروف المعقدة للغاية التي تحيط بالعراق الآن، وايضاً بسبب من اخطائها هي

تصويبها للخطأ الممكن ان يرد هنا ، ومن خلال اضافاتها وتصويباتها ، وانتباهها للظاهرة الاكبر وهي ان النقد الموضوعي هو ضرورة ماسة وحاجة اولية خصوصاً في اطار معارضة تعيش ظروفاً في منتهى القسوة .

ان الاوصاف المطروحة هنا للمعارضة العراقية تتعلق فقط بالاطراف المعلنة الآن ، وليس بالاطراف التي تشكلت في ظ . . ، سابقة وانتهى مبررها الموضوعي بتغير المستجدات السياسية على العراق وعلى المنطقة ، كما تحاشت هذه الاوصاف التطرق الى التاريخ التفصيلي لهذه الاطراف وانحداراتها وانشقاقاتها وغير ذلك الى ابعد قدر ممكن ، بسبب ما نسميه التداخل بين اطراف راهنة وتاريخ سياسي قريب لا يمكن العروج اليه إلّا بأدوات اخرى . ان هذه المعالجة تتعلق فقط بالراهن . ويجب قبل ذلك التنبيه الى ان ثمة معالجات ستتأجل حتى نهاية البحث ولو ان اشارات معينة سترد عرضياً حولها ، تلك هي قضية الجبهات والتحالفات ، اضافة الى المنظمات المهنية

القوى الكردية توحدت في ١٩٤٦ فترأسها البرزاني وبعد سفر البرزاني في ١٩٧٥ تكاثرت احزاباً وتنظيمات

والشعبية العربية والكروية .

المعارضة الكردية العراقية

لم تعد القضية الكردية فكرة ، في جميع الاوساط ، بعد صمت زمني مريع ، فقد برزت هذه القضية بمطامحها لتحقيق الحقوق القومية والوطنية للاكراد ، واخذت بالتالي صفة « حركة تحررية عادلة » . وبلورت لهذا الغرض كتلها واحزابها ونضالاتها المسلحة .

لقد صار تاريخ النضال الوطني الكردي موضوع دراسات جدية ، وبحوث اكاديمية عريقة ، يمكن الرجوع اليها ، وهو الأمر الذي لا يعنينا هنا ، الا بقدر تعلقه بالمنهاج الذي نحاول السير وفقه ، بحيث يمكن اختيار المعاهدة التي وقعها الحلفاء مع حكومة القسطنطينية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في ١٠ آب ١٩٢٠ ، والتي سميت بمعاهدة « سيفر » وهي تنص على اقامة دولة كردية مستقلة ، وحُددت بالجزء الاكبر من كردستان العثمانية القديمة (كردستان تركيا والعراق) .نختار هذه المعاهدة كمدخل اساسي في نشوء واحد من اعرق الاحزاب الكردية المعاصرة وهو « الحزب الديموقراطي الكردستاني » . فقد تراجع الحلفاء عن بنود معاهدة « سيفر » بعد انتصار حركة كمال اتاتورك في تركيا واخماد ثورة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية (احدى محافظات العراق) . والغيت المعاهدة في مؤتمر (لوزان) في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، واصبحت كردستان العراق جزءاً من العراق بشكل نهائي .

وبعد نهاية الانتداب البريطاني على العراق عام ١٩٣٠ ثار الشيخ محمود الحفيد ثانية واعلنت منطقة السليمانية انفصالها عن العراق تحت قيادته ، ثم اندلعت ثورة برزان عام ١٩٣٢ فأخمدها الجيش البريطاني بقسوة . وفي عام ١٩٤٣ اندلعت ثورة برزان الثانية تحت قيادة الملا مصطفى البرزاني الذي استطاع توسيع نطاق عمله ليشمل مناطق واسعة من كردستان العراق . ولكنه اضطر اخيراً تحت ضغوط عسكرية شديدة من قبل سلاح الطيران البريطاني الى الانسحاب الى عمق الاراضي الايرانية .

تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني

وفي ١٦ آب ١٩٤٦ توحدت القوى والتنظيمات الكردية (هيوا ، رزكاري ، شورش) في اطار حزب واحد هو الحزب الديموقراطي الكردستاني وانتخب مصطفى البرزاني رئيساً له ، وضم نخبة من المثقفين الاكراد وعدداً من رؤساء العشائر الكردية وبعض الضباط الاكراد ، واسندت سكرتارية اللجنة المركزية آنذاك الى حمزة عبد الله الذي طرد عام ١٩٥٩ في المؤتمر الرابع .

لقد اكد الحزب في برنامجه وبيانه التأسيسي على انه يناضل من اجل كيان قومي كردي يمارس فيه الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ، كما حدد مهامه بالمساهمة في تحرير العراق من الامبريالية والرجعية ، وتحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق .

واعلن الحزب الديموقراطي الكردستاني الثورة في ١١ ايلول ١٩٦١ حتى معاهدة ٦ آذار ١٩٧٥ المعقودة بين الرئيس صدام حسين وشاه إيران وتعهدت فيها ايران بقطع الطرق امام الثورة الكردية والتنسيق امنياً مع السلطة العراقية بهذا الخصوص (هذا مفصل جوهري في نضالات المعارضة الكردية سيؤثر تأثيراً بالغاً على طبيعتها العامة وتعدديتها) . ومر الحزب بعملية انشقاقية مهمة . ففي عام ١٩٦٤ انفصل المكتب السياسي عن قيادة البرزاني ، وكان ابراهيم احمد وجلال الطالباني من ابرز الرموز التي قادت الانشقاق ، وكان الاثنان يعملان تحت نفس الاسم . هذا الانشقاق سيؤثر بدوره على الوضع العام للحركة الكردية التي تحتاج الى فحص سردي تاريخي جديد للحقبة الممتدة الى العام ١٩٧٥ (المعاهدة الايرانية ـ العراقية) التي تعتبر من وجهة نظر العديد من الباحثين « الاكراد خصوصاً » حقبة بروز التنظيمات الجديدة ، تحت اسماء متنوعة ، والتي زادت من تنوعها الانتكاسة التي مُنيت بها الحركة الكردية بعد هذا الاتفاق .

الجدير بالذكر هنا ان جميع الفصائل والتنظيمات التي برزت بعد عام ١٩٧٥ تنتهج « الكفاح المسلح » طريقاً لها ولو انها تختلف في نهجها الايديولوجي ، وتقييمها لحصيلة الفترة السابقة من عمر النضال الوطني الكردي .

الاتحاد الوطني الكردستاني

تأسس الاتحاد في ١ حزيران ١٩٧٥ بمبادرة من جلال الطالباني وعدد من كوادر الحزب الديموقراطي سابقاً . وجاء في البيان التأسيسي للاتحاد أن « الاتحاد تنظيم شبه جبهوي يناضل ضد نظام صدام ويتحالف مع التجمع الوطني العراقي لاسقاط نظام الحكم في بغداد بأسلوب الكفاح المسلح » .

وبعد فترة قصيرة انضمت الى الاتحاد التنظيمات التالية :

١ ـ « العصبة الماركسية اللينينية الكردستانية » ، التي تحول اسمها لاحقاً الى « عصبة شغيلة كردستان »

وقد تأسست هذه العصبة عام ١٩٧٠ بعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ من قبل مجموعة من الشبان ذوي الاتجاه اليساري المتطرف . ومن ابرز رموزها شهاب شيخ نوري ـ أعدم في بغداد ١٩٧٦ ـ وشاسوار جلال ونجم الدين عزيز ونوشيروان مصطفى . وانعقد الكونفرس الثاني منها في أواخر تموز ١٩٨٢ ، واقر « ان مرحلة الثورة في كردستان هي مرحلة الثورة التحررية الوطنية بقيادة الطبقة العاملة المناهضة للاستعمار والامبريالية وعملائها ، ومن أجل تقرير الشعب الكردي لمصيره بنفسه ، وان مهام الشعب الكردي تتمثل في ازاحة سلطة نظام راسمالية الدولة البرجوازية البيروقراطية التي تمارس سياسة فاشية ضد الشعب العراقي .. » .

٢ ـ « الحركة الاشتراكية الكردستانية » (بزوتنه وهري سوشيالست) : وقد تأسست أواخر عام ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦ بمبادرة من الكوادر المتقدمة في الحزب الديموقراطي الكردستاني سابقاً ، ومنهم صالح اليوسفي (عضو المكتب السياسي الديمقراطي سابقاً وأحد مؤسسيه وقد اغتيل في ٢٢ ـ ٦ ـ ١٩٨١) . ورسول مامند ، وعلي العسكري ود . خالد (اللذان قتلا في اشتباك داخلي في اواسط ١٩٧٨) ، وطاهر علي والي (مات نتيجة انهيار ثلجي) . تؤكد الحركة على حرصها على الكفاح المسلح واستمرار الثورة ونقد السلبيات السابقة .

لقد استمرت « الحركة الاشتراكية الكردستانية » داخل الاتحاد الوطني الكردستاني حتى عام ١٩٧٩ حين انفصلت عنه في ٢١-٣-١٩٧٩ سياسياً وتنظيمياً ، اما بقية العناصر التي بقيت مع تنظيم الاتحاد فقد اندمجت مع العناصر المستقلة لتعلن عن ولادة تنظيم جديد تحت اسم « اتحاد الثوريين الكردستاني » الذي أعلن عن كونه قد « تألف من توحيد تيار (الخط العام) و(الحركة الاشتراكية الكردستانية) داخل (الاتحاد الوطني الكردستاني) ..» . كما أعلن أن برنامجه يسعى الى « انقاذ كردستان العراق من السلطة الشوفينية ذات الممارسات الفاشية واقامة حكم ديموقراطي ائتلافي يحقق للعراق استقلاله ، ولشعبه الديموقراطية ، وللشعب الكردي حقه في تقرير المصير ، ويناضل لجعل الاتحاد منظمة جماهيرية ذات أفكار تقدمية .. » .

٣ - « تيار الخط العام » . وهو التيار الذي يقوده جلال الطالباني ، الأمين العام للاتحاد كله .

يصدر الاتحاد جريدة شهرية هي « الاتحاد » باللغة العربية ، وباللغة الكردية جريدته المركزية « ريبازي نوي » أي « النهج الجديد » . كما يصدر أيضاً « الشرارة » وهي جريدة باللغة العربية تصدر « في المناطق المحررة من كردستان العراق ». وباللغة الانكليزية يصدر The Spark أي « الشرارة » . وأيضاً « ده نكي به كيني ي » أي « صوت الاتحاد » باللغة الكردية وهي جريدة فروع أوروبا للاتحاد . وأخيراً فهو يصدر جريدته « كفاح الانصار » عن لجنة اعلام الخارج .

وللاتحاد اذاعة خاصة ، جاء في التعريف بها في جريدة « الاتحاد » انها : « صوت الثورة العراقية ، اذاعة الاتحاد الوطني الكردستاني » .

الحزب الاشتراكي الكردستاني - العراق

تأسس في ١٩٧٩/٨/٨ من توحيد « مجموعة الحركة الاشتراكية الكردستانية » (التي انهت تحالفها مع الاتحاد الوطني الكردستاني) وتنظيم « اللجنة التحضيرية للحزب الديموقراطي الكردستاني » التي كانت قد تشكلت من عدد من الكوادر القيادية للحزب الديموقراطي السابقة ، وأبرز رموزها الدكتور محمود عثمان (كان عضواً في المكتب السياسي للحزب الديموقراطي) .

ومن ١٢ الى ١٥ ايار (مايو) ١٩٨١ ، عقد الحزب مؤتمره الأول تحت شعارات « الديموقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان » و« النضال في سبيل تعزيز التحالفات الوطنية على طريق بناء الجبهة الوطنية العريضة لاسقاط النظام الدكتاتوري الفاشي والاتيان بحكم ائتلافي وطني ديموقراطي » .

وتم في هذا المؤتمر تغيير اسم الحزب من « الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد » الى الاسم الجديد .

كما انتخب لجنة مركزية له ، وانتخب صالح اليوسفي سكرتيراً لها ، وبعد اغتياله تم انتخاب رسول مامند سكرتيراً للحزب .

يصدر الحزب جريدة مركزية هي « طريق الحرية » باللغة الكردية ، وملحقاً لها باللغة العربية خارج العراق ، ويصدر أيضاً « صوت البيشمركة » أي صوت الأنصار وهي خاصة بالعمليات التي ينفذها الأنصار « البيشمركة » . وأيضاً مجلته النظرية « الاشتراكي » اضافة الى جريدة خاصة بفروع الحزب في مناطق أربيل والسليمانية وبهدينان في كردستان العراق .

الحزب الديموقراطي الكردستاني

أعاد الحزب تنظيم صفوفه « بعد اتفاقية آذار ١٩٧٥ ولجوء البرزاني الى ايران أول الأمر ، ثم الى الولايات المتحدة حيث توفي في عام ١٩٧٩ » . وشكل لذلك قيادة مؤقتة في ٢٠ - ١٢ - ١٩٧٥ ضمّت سامي عبد الرحمن وأولاد البرزاني (ادريس ومسعود) ونوري شاويس وعلي عبد الله وغيرهم .

بعد وفاة البرزاني الأب عام ١٩٧٩ انتخب ابنه مسعود رئيساً . وفي مؤتمره التاسع تم انتخاب علي عبد الله سكرتيراً للحزب ومسعود البرزاني رئيساً له . يعتبر الحزب نفسه امتداداً شرعياً للحزب الديموقراطي الكردستاني أول الأحزاب المهمة في الحركة الوطنية الكردية ، وجريدته المركزية هي « خه بات » أي « النضال » .

حزب الشعب الديموقراطي الكردستاني

تأسس في ٢٦ تموز ١٩٨١ من العناصر القيادية التي لم ترشح نفسها في المؤتمر التاسع للحزب الديموقراطي الكردستاني. ومن أبرز رموزه سامي عبد الرحمن الأمين العام الحالي للحزب ، ونوري شاويس (توفي في لندن في ١٥-١١-١٩٨٢ وهو أحد القادة المؤسسين للحزب الديموقراطي الكردستاني) . يرى الحزب أن لا مستقبل للنظام القائم في العراق الذي ، حسب تعبير الحزب ، « استجار مؤخراً بالجيش التركي والذي شكل اجتياحه للأراضي العراقية بادرة خطيرة من المحتمل ان تتكرر في المستقبل » .

كما يدعو الى « تعزيز نضال الجبهة الوطنية القومية الديموقراطية » ضد الحكم العراقي ، وفي الوقت نفسه يؤكد على الأهمية التاريخية لاقامة جبهة وطنية شاملة .

يصدر الحزب جريدة « كه ل » أي « الشعب » بالعربية ومجلة « بيشه نك » أي « الطليعة » بالكردية ، وجرائد « نيو بيشمركه » أي « الأنصار الجديد » و« دنكي كه ل » أي « صوت الشعب »و« باله » أي « العامل » .

الحزب الاشتراكي الكردي - باسوك

وهو حزب قومي صرف تأسس عام ١٩٥٤ . وكان يسمى سابقاً (كازيك) . وباسوك هو مختصر اسمه بالكردية « بارتي سوسيالست كوردي » أي الحزب الاشتراكي الكردي . ينادي الحزب بوطن قومي كردي لكردستان . ومن أبرز رموزه القيادية « جمال نه به ز » و« محمد مصطفى » .

جريدته المركزية هي « كوردايه » .

الاتحاد الديموقراطي الكردستاني

تأسس أواسط آب سنة ١٩٧٧ بمبادرة من علي سنجاري (عضو اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي سابقاً) والأمين العام حالياً .

ويناضل « من أجل تحقيق الحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكردي في كردستان العراق ضمن الجمهورية العراقية الديموقراطية ، وتحديد منطقة الحكم الذاتي تحديداً واقعياً بعد ازالة كافة الاجراءات « التعسفية والشوفينية والعنصرية التي مارسها النظام ... في العراق لتغيير الواقع القومي للشعب الكردي .. » كما يدعو الى « ممارسة النضال السياسي والكفاح المسلح .. » و« الايمان بتعزيق الثورة الكردية واقامة جبهة وطنية عراقية عريضة .. » ، و« النضال من أجل توجيه اقتصاد العراق توجيهاً علمياً تقدمياً صحيحاً .. » .

مؤسسو « الحركة الاشتراكية الكردستانية »
واحد مات اغتيالاً
واثنان قتلا في اشتباك داخلي
وواحد مات بانهيار ثلجي

كما يدعو الى عقد مؤتمر قومي للأحزاب القومية الكردية لوضع استراتيجية للمرحلة الراهنة .

ويصدر الاتحاد جريدة مركزية هي « الشعلة » .

الجيش الاسلامي الكردي

انشىء بعد الثورة الايرانية ، ويحظى بدعم من جمهورية ايران الاسلامية ، ومن أبرز رموزه (عباس شاهين) و(حاجي شيخ قادر) . له مركز أساسي في السليمانية .

حركة الوحدويين الاحرار:

لدينا برنامج مقرر لتصفية بعض الخونة

« جناح وسيلة » هو الأقوى ومحمد مزالي يزول بزوال بورقيبة

لو أردنا بورقيبة لكنا وصلنا اليه اذ لم يكن بعيداً عن « قفصه »

« حركة الوحدويين الاحرار » التونسية حركة ذات تركيبة خاصة على أكثر من صعيد . فهي تستبعد النضال السياسي كوسيلة لتحقيق أهدافها لتعتمد الكفاح المسلح أولاً وآخراً وترى في القتال العسكري الاسلوب الوحيد القادر على التغيير . وهي رغم الانشقاق الذي تشهده منذ أمد في صفوفها ، ترفض البعد الاقليمي لنشاطها وتصر على أن يكون دورها وحضورها على مستويات واسعة تشمل ثلاثة أبعاد هي البعد المغربي ، والبعد القومي العربي ، والبعد الاسلامي الشامل . وقد صدف مرور احد قياديي الحركة بالعاصمة القبرصية نيقوسيا فاغتنمت « النشرة » هذه الفرصة وأجرت معه حديثاً شاملاً ، غير أن القيادي المعارض الح على عدم نشر اسمه وذلك « لأسباب سياسية تتعلق بأوضاع التنظيم الحالية » . وننشر الحوار للفائدة التمهيدية ولما تحمله هذه الحركة من مفاهيم جديدة وخاصة في مسار نضالها .

سألنا القيادي التونسي المعارض عن الوضع السياسي في تونس ، واحتمالاته خصوصاً في ظل خلافة السيد محمد المزالي ، رئيس الوزراء للرئيس الحبيب بورقيبة فقال :

— في تونس تتصارع مجموعة من مراكز القوى ، للاستيلاء على الحكم . ويمكن القول ان حكومة الظل هي مراكز القوى في النظام التونسي . فمثلاً هناك جناح محمد صياح مدير الحزب السابق ومؤسس الميليشيا الحزبية ، وجناح وزير الداخلية ، ادريس قيقا ، وجناح وسيلة زوجة الحبيب بورقيبة ، وهذا الأخير هو الجناح المسيطر وان كان لا يزال في الظل . أما رئيس الوزراء محمد مزالي ، فليس له تأثير ولا وجود في مراكز القوى هذه ، وسيذهب مع ذهاب بورقيبة . فهناك نظرة عربية خاطئة ، ومراهنة اكثر خطأ على محمد مزالي بوصفه بديل النظام البورقيبي . الذي يعرف الوضع داخل تونس ، يعرف ان مزالي لا شعبية ، له ، ولا يملك جناحاً قوياً في السلطة وهو يعتمد فقط على مجموعة من الأدباء والكتاب . لذلك فان المراهنة على محمد المزالي هي كالمراهنة على « مخدة من القش » .

● **ولكن يبدو ان مزالي اكثر انفتاحاً على القضايا العربية ومواقفه لها طابع قومي ، كما يحاول ترسيخ النهج**

الليبرالي في تونس . ألا ترى ذلك ؟

ـ مزالي يعمل لكسب الوقت ، ولا فرق بينه وبين الهادي نويره ، ولكنه أكثر تشدقاً بالقومية العربية وهذا ليس إلا غطاء لتحركاته وارضاء ومهادنة لبعض البلدان العربية (مثل ليبيا ، وسوريا ، والعراق) . ومحمد مزالي يحاول منذ فترة سحب البساط من تحت اقدام التنظيمات الثورية والقومية عبر الطرح القومي . واستطاع فعلاً في بدايته الأولى استمالة الجماهير الليبية له ولكنها كشفت أمره في ما بعد . أفليس هو القائل قبل فترة من الوقت « ان المناداة بالوحدة العربية هروب الى الأمام » ؟

● **هل تعطينا فكرة عن تنظيم « حركة الوحدويين الاحرار » ، ونشأته ، ومواقفه ، واسلوبه في العمل ؟**

ـ « حركة الوحدويين الأحرار » تنظيم يعود قيامه الى عام ١٩٦٣ مع المحاولة الانقلابية ضد النظام البورقيبي . وكانت للتنظيم علاقات مع « حركة القوميين العرب » التي كان يتزعمها الدكتور جورج حبش . ولكن بعد فشل المحاولة الانقلابية ، مرّ التنظيم في حالة جمود ، كنا خلالها نناضل لخلق وتهيئة الظروف للقيام مجدداً وعلى أسس مختلفة . فتمّ التأسيس الثاني لتنظيم « حركة الوحدويين الأحرار » في عام ١٩٨٠ واعتمدنا الكفاح المسلح اسلوباً وحيداً في النضال للاطاحة بنظام بورقيبة . ولدينا الآن تنظيم قوي في كل المؤسسات والأجهزة التونسية ، وفي المؤسسة العسكرية ذاتها لنا وضع جيد . ونحن لا نعتبر انفسنا مناضلين سياسيين بقدر ما نعتبر انفسنا مقاتلين . فكل مناضل في التنظيم هو مقاتل . عندنا الآن أكثر من ألفي مقاتل في الجماهيرية الليبية ، كما لنا قواعد عسكرية سريّة في تونس . ونحن الآن بصدد نقل كل كادرنا العسكري الى داخل تونس . ولكن بعض الاشكالات التي حصلت في التنظيم ما زالت تعيق مثل هذه الخطوة .

● ما هي هذه الاشكالات ؟

ـ لا أخفي ان ظروفاً عصيبة تمر بنا الآن . فقد وقع خلاف في صفوف التنظيم حول الموقف من « الانتفاضة الثورية » في حركة « فتح » . ثمة فريق يطالب بتأييد ياسر عرفات وفريق ينادي بتأييد الانتفاضة . وقد حصل انشقاق على هذا الاساس في التنظيم ، وعبر المنشقون عن أنفسهم باسم « حركة الوحدويين الاشتراكيين » .

● **انت مع أي اتجاه ؟**

ـ مع « الانتفاضة الثورية » .

● **وهل حجم الذين انشقوا كبير ؟**

ـ نعم . بعض الشيء . فقد انشق قسم من الكادر القيادي ومن القواعد وانضم قسم منهم ممن كانوا يقاتلون في صفوف « الجبهة الشعبية » ـ القيادة العامة ، الى ياسر عرفات ، ووصل الانشقاق الى جسم التنظيم في تونس ، حيث وقف قسم مع ياسر عرفات وهم بذلك يلتفون مع النظام الذي يؤيد ياسر عرفات . ولكن لا يزال لدينا أمل باصلاح ذات البين . واعادة اللحمة الى صفوف التنظيم .

● **أليست هناك خلافات سياسية اخرى أدت الى وقوع الانشقاق ، وكيف تأملون باعادة لحمة التنظيم ؟**

ـ تجري الآن مباحثات بعودة الذين انشقوا . وقد طالبونا في سبيل ذلك ان نمارس نقداً ذاتياً حول جملة من القضايا . وهم يحملوننا مسؤولية الفشل الذي اصاب التنظيم على الساحة الليبية . وكذلك يطالبون ، بوصفنا تنظيماً قومياً ، ان نقف الى جانب العراق في حربه ضد ايران ، حيث يقولون بان الحرب هي بين قوميتين عربية وفارسية ، ويجب على العرب القتال الى جانب العراق . وقد طلبوا الى قسم من مقاتلي التنظيم االالتحاق بالجبهة العراقية ، وذهبت فعلاً مجموعة من أعضاء التنظيم المتواجدين في فرنسا الى الجبهة العراقية .

● **هل للحركة وجود فاعل في الساحة التونسية ، وهل هي تنظيم تونسي صرف ؟**

ـ نعم . لدينا وجود قوي . ونحن لسنا اقليميين . نحن نناضل في سبيل الحرية والوحدة والاشتراكية ولنا امتداد قومي وعندنا عدة جنسيات عربية في التنظيم وفي قيادته . ولكن مهمتنا الاساسية الآن هي اسقاط النظام التونسي . أما اذا حدث قتال في الوطن العربي فسوف نقاتل الى جانب القوى الوطنية القومية والثورية ، كما قاتلنا السادات عبر الجماهيرية ، نحن على استعداد لقتال الاميركان لحماية الثورة الليبية . ولا يزال لنا مقاتلون في الثورة الفلسطينية ، حيث نعتبر ان القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية .

● **وبالنسبة للكفاح المسلح هل هو خيار مطلق ؟ الا تؤمنون بالعمل السياسي ؟**

ـ الكفاح المسلح هو خيار مطلق . ولا نؤمن بطرق اخرى للتغيير السياسي في الوطن العربي . فالأنظمة التي جاءت وركبت على اكتاف الجماهير بالقوة يجب ان تزال بالقوة ، ولا يمكن ازالتها إلّا بالقوة الثورية ، بالعنف الثوري ، وفي تونس ، الشعب التونسي يقف الى جانبنا عندما نشرع في قتال النظام . وشعبنا لم يعد يؤمن بالعمل السياسي الصرف ، لأنه مهاترات .

● **إذاً ، انتم تلتقون مع المنظمات التي تطرح « العنف الثوري » وتمارس**

إنقسامنا داخل الحركة سببه الأول خلافنا حول تأييد عرفات أو الانتفاضة

هناك أعضاء من داخل الحركة يقاتلون الى جانب العراق في الجبهة

● **التصفيات والاغتيالات السياسية الفردية ؟**

- نعم . نلتقي مع هذه القوى ، ونرى ما تمارسه صحيحاً ، وخصوصاً « فتح » - المجلس الثوري . ونحن نؤمن بملاحقة وضرب الامبريالية في كل مكان وخصوصاً في الوطن العربي . أما ما وصفته بالاغتيالات الفردية ، فنحن معها ، لأنها الطريق الوحيد لتصفية الخونة ، وهي تساعد على تحفيز وتحريك الشارع العربي ، وهي في الوقت ذاته ، انذار لكل الخونة الآخرين ، لمحاولة تصحيح مواقفهم . لا بدّ من تصفية وازالة الرموز الخائنة لأنها تقف عائقاً امام الجماهير . ولا اخفيك ان لدينا برنامجاً مقراً لتصفية الرموز الخائنة ونشرع بذلك قريباً ، فالخونة والعملاء يجب تصفيتهم لانهم يسرقون الثورات .

● **إذاً ، تؤيدون « الجيش الأرمني السري » ، وتجدون ممارساته العسكرية سليمة ؟**

- نعم . نؤيده . ونعتبر ما يقوم به سليماً في سبيل القضية الأرمنية المحقة .

● **هل لدى حركتكم علاقات مع المنظمات الأرمنية المسلحة ؟**

- لدينا علاقات ، نحاول تطويرها . ونحن نحاول الافادة من تجاربهم كما انهم سيفيدون من تجاربنا .

● **هل شاركتم في أعمال عسكرية ضد النظام التونسي حتى الآن ؟**

- نعم . في احداث « قفصة » . والحقيقة لم نكن وحدنا من شارك في ذلك . وأريد ان أقول لكم شيئاً ، فما حدث في « قفصة » لم يكن القصد منه الاطاحة بنظام الحبيب بورقيبة . أبداً ، كان القصد من ذلك الاطاحة برئيس الوزراء الهادي نويره . فلو كان المقصود من ذلك بورقيبة لكان تم الوصول اليه حيث كان في تلك اللحظات في « نفطة » التي لا تبعد كثيراً عن « قفصه » .

● **هل لديكم علاقات بالدول العربية ؟**

- لا . نحن تنظيم ثوري وعلاقاتنا مع الحركات والتنظيمات الثورية العربية .

● **مع الجماهيرية مثلاً ؟**

- لدينا علاقات ، لأننا نؤمن بان الجماهيرية ، هي في المعسكر التقدمي العربي .

● **وسوريا مثلاً ؟**

- لدينا بعض النشاطات التي لا تجد معارضة من قبل السوريين ؟

● **والعراق ؟**

- لا علاقة لنا مع العراق .

● **مع قوى المعارضة التونسية والمغربية العربية عموماً ؟**

- نحن نناضل من أجل تكوين جبهة قومية لتحرير المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، المغرب) وستكون هذه الجبهة من الأحزاب والمنظمات والقوى القومية ، دون اقفال الباب في وجه قوى المعارضة الوطنية والتقدمية الأخرى في المستقبل ، ولكن الآن يجري التحضير لقيام هذه الجبهة من الأحزاب والتنظيمات القومية في البلدان الثلاثة .

● **هل لكم موقف سلبي من النظام الجزائري ؟**

- نحن نرى ان النظام الجزائري نظام رجعي ، اقليمي ، ويعمل ضد القوى الوطنية والثورية العربية . فهناك اتفاقية امنية بين النظام التونسي والنظام الجزائري يتم بموجبها تبادل المناضلين . ولدينا اكثر من ١٥ مناضلاً معتقلاً في السجون الجزائرية . كذلك نحن نرى انه لا بدّ من قيام نظام يصحح مسار الثورة الجزائرية الذي انحرف كثيراً . وفي هذا السياق نحن نلتقي مع بن بلا في الحدود التي لا يتناقض بها طرح الأمة الاسلامية مع وجود الأمة العربية . فتوحيد الأمة الاسلامية لن يكون بالقفز عن وحدة الأمة العربية .

● **وكيف تقوّمون الوضع في المغرب ؟**

- المغرب ، نظام فاشي ، رجعي ، مكشوف . وهو حليف للامبريالية ولدينا علاقات مع القوى الثورية والوطنية المغربية مثل « الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية » ، و « الاختيار الثوري » . وكما قلت لك فان الجبهة القومية التي ستناضل في سبيل تحرير ووحدة المغرب العربي ستضم « الاختيار الثوري » .

ألعمل السياسي مهاترات
ووحده الكفاح المسلح يؤدي الى نتيجة

نؤيد الجيش الأرمني السري
ولنا معه علاقات نحاول تطويرها

● **هل تعطينا فكرة عن ايديولوجية الحركة ؟**

- ايديولوجية « حركة الوحدويين الأحرار » هي فكر الثورة العربية ، أي اننا ناصريون .

● **هل لديكم علاقات مع القوى الناصرية اللبنانية ؟**

- نعم . لدينا علاقات مع « المرابطون » وتحالف استراتيجي مع « الاتحاد الاشتراكي العربي » بقيادة عبد الرحيم طراد .

● **كيف تصفون النظام الذي ستقيمونه في تونس ؟**

- انه نظام وطنياً ، قومي ، تقدمي ، ثوري ، بديل لبورقيبة .

من شؤون المعارضة:

اللجوء السياسي مؤسسة قانونية

مسلمون أوائل طلبوا اللجوء السياسي من ملك الحبشة لأنه كتابي

اللجوء السياسي والمعارضة السياسية امران متكاملان احياناً . وليس هذا الصنف من الهجرة القسرية بمجرد انتقال من مكان الى مكان ، ومن اقامة الى اقامة . بل هو فعل ذو أبعاد عملية وانعكاسات قانونية مدعومة بالمعاهدات وبتاريخ عريق وغني بالأحداث الهامة .

« النشرة » تستعيد هنا دراسة لأحد اللاجئين السياسيين من دولة عربية الى دولة عربية مجاورة ومناوئة ، وقد وقع اخيارنا من هذه الدراسة على ما ورد فيها من فوائد قانونية وتاريخية تهم كل معارض او مهتم اساساً بشؤون المعارضة ونتيجتها الظرفية المسمّاة لجوءاً سياسياً .

الأصل التاريخي لفكرة اللجوء السياسي

يمكننا أن نرجع الأصل التاريخي لفكرة اللجوء السياسي الى غريزة اصيلة في الانسان منذ أن وجد على هذه الأرض ، تلك الغريزة المتمثلة في « حب البقاء » . فمنذ القدم وبداية تكون المجتمعات البدائية ، كانت فكرة اللجوء امراً مألوفاً حيث كان مرتكب (جريمة القتل) يلتمس الأمان في هربه من وجه مطالبي الثأر من عشيرة القتيل ، وذلك بان يلجأ الى جهة ثانية نائية أو يحتمي بمجموعة اخرى تمنحه الأمان والحماية .

وإذا انتقلنا خطوة الى الأمام نجد أن الديانات القديمة قد أقرت هذا الحق ففي التوراة « .... من ضرب انساناً فمات يقتل قتلاً ولكن الذي لم يعتمد بل اوقع الله في يده فأنا أجعل له مكاناً يهرب اليه » .

وورد ايضاً « من ضرب صاحبه بغير علم وهو مبغض له منذ أمس وقتله ومن ذهب مع صاحبه في الوعر ليحتطب حطباً فاندفعت يده بالفأس ليقطع الحطب وافلت الحديد من الخشب واصاب صاحبه

فمات فهو يهرب الى تلك المدن فيحيا فيها » .

وفي القرآن الكريم نجد أصول هذه الفكرة أكثر وضوحاً وتحديداً ينسجم مع نظرة الاسلام المتقدمة الى فكرة الاجرام السياسي ، فنجد آيات كثيرة تحث على (الهجرة في سبيل الله) والتي هي في جوهرها لجوء اصحاب العقيدة فراراً بدينهم ورسالتهم من وجه الظلم والعدوان يقول الله تعالى : « ومن يهاجر في سبيل الله فراغاً في الأرض وسعة » .

ولعل خروج المسلمين الأوائل الى الحبشة في هجرتهم الأولى انطلاقاً من فكرة اللجوء حيث هاجرت مجموعة من الصحابة بأمر من الرسول صلى الله عليه وسلم ولجؤوا الى النجاشي ملك الحبشة (باعتباره كتابياً) وذلك هرباً من أذى قريش . كما أن دافع ووقائع الهجرة النبوية الى المدينة ينطلق في مضمونه وجوهره من هذه الفكرة .

وإذا انتقلنا الى القاء نظرة شاملة على مسيرة الفكر القانوني السياسي الدولي منذ القدم فاننا نلاحظ أن فكرة « اللجوء السياسي » قد تعرضت لتغيرات ومتغيرات كثيرة تتراوح بين السلب والايجاب وذلك تبعاً لتطور انظمة الحكم وأشكالها وأدواتها . ففي العصور القديمة مثلاً وقبل بداية عصر النهضة الفلسفية والفكرية في أوروبا ، كان حق اللجوء السياسي الى دولة أخرى محرماً ومحظوراً . ويمكننا ارجاع ذلك ببساطة الى انتشار انظمة الحكم الملكية والاقطاعية حيث استندت سلطة الحكم الى ما يسمى بالتفويض الالهي وقد استتبع هذا القسوة في انزال العقوبات على مرتكبي الجرائم وخاصة السياسية منها . حتى أن الاعتداء على أمن الدولة كان مرتبطاً بشكل مطلق بالاعتداء على شخص الملك باعتباره مالكاً وسيد للبلاد . ومن هنا واجه مرتكبو الجرائم السياسية معاملة قاسية وتمت مطاردتهم ضمن خطة حصار شارك فيها ملوك وأمراء واقطاعيو تلك الحقبة انطلاقاً من فكرة توفير الحماية لعروشهم مما استدعى عقد مجموعة من الاتفاقيات بينهم في هذا الصدد ، كان من أهمها :

١ ـ المعاهدة المعقودة بين هنري الثاني ملك انكلترة وغليوم ملك ايقوسيا سنة ١١٤٧ .

٢ ـ المعاهدة المعقودة بين هنري الثالث وبين الدولة الفلامانية (بلجيكا الآن) ١٤٩٧ ، وتنص هذه المعاهدات في مجملها على وجوب مطاردة وبالتالي تسليم اللاجئين السياسيين الفارين من أي دولة الى الدولة الأخرى .

لعلنا لسنا في حاجة الى بيان ان محتوى هذه المعاهدات التي أوردناها على سبيل التدليل كان كافياً لتدعيم فكرة اضطهاد اللاجىء السياسي في تلك الفترة من تاريخ الانسانية . وأمام النهضة الفكرية والثورة التحررية التي أشعلها مفكرو عصر النهضة : روسو . مونتسكيو . فولتير ، شهد العالم مع بداية الثلث الأول للقرن التاسع عشر تطوراً تشريعياً هائلاً على يد الثورة الفرنسية ، تغيرت بموجبه النظرة الى اللاجىء السياسي ، حتى أن الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٧٩٣ نص على أن « الشعب الفرنسي يمنح حق اللجوء للاجانب المبعدين عن أوطانهم ويرفض هذا الحق للطغاة » .

ومنذ ذلك التاريخ والفكر القانوني الدولي يسير في اتجاه اقرار هذا الحق واعتباره من الحقوق التي لها اهمية خاصة ، مما جعل أغلب الدول المعاصرة على اختلاف مشاربها وبنيان وهياكل انظمتها وكذلك ايديولوجياتها ، تنص على هذا الحق في صلب دساتيرها اقراراً منها بانتقال النظرة في معاملة اللاجىء السياسي من القسوة الى الرعاية والحماية . والواقع ان اقرار هذا الحق قد اختلف من دولة الى أخرى حيث أن بعضها نص عليه كحق اساسي ، والبعض أقره فيما يتعلق بمنع تسليم ورفض طلب استرداد اللاجئين السياسيين .

الأصل القانوني لفكرة اللجوء السياسي

اختلف الفقهاء كثيراً في بحثهم عن ايجاد معيار يعللون به فكرة اللجوء السياسي كما أنهم اخلفوا في ايجاد اجابة للتساؤل الرئيسي الذي ينشأ لهذا الصدد وهو : هل يعتبر اللجوء مؤسسة قانونية صرفة أم سياسية ؟ .

ففي حين رأى بعضهم « أن المجرم السياسي إذا تخطى الحدود هارباً من وجه الدولة فإنه بذلك عاقب نفسه بنفسه . والمصلحة العامة تتطلب التخلص منه وعدم طلب استرداده لأن الهرب عقاب له » فالمنفى هو وادي الدموع .

ووجه العيب في هذا التعليل هو أنه يهدم ركنا جوهرياً أصبح يشكل قاعدة في أغلب الدساتير والتشريعات وهو المتعلق بالشرعية ـ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون ـ وكذلك في تقدير العقوبة بعد محاكمة عادلة وتقدير قانوني محدد .

ومن جهة أخرى فإن اللجوء السياسي ليس دائماً (وادي الدموع كما يقولون) بل قد يجد اللاجىء الراحة والأمان ، الأمر الذي لا يجعل لفعله وقع العقوبة ومرارتها .

وذهب الفقيه الفرنسي (BRIGUT بريجو (الى تأسيس فكرة اللجوء السياسي على أساس أخلاقي مثالي يتمثل في أن كل دولة حريصة على الا ترد اللاجئين اليها وإلا يخيب رجاؤهم في ايجاد الحماية في أراضيها . وعيب هذا الرأي أن المشاعر النبيلة والعواطف المثالية لا تجد مجالاً كبيراً لها في العلاقات الدولية التي تعتمد المصلحة السياسية والعرف الدولي اساسفا للتعامل .

ويرى فقهاء آخرون أن فكرة اللجوء السياسي تأخذ تعليلها من الدافع السامي الذي يدفع الشخص الى محاولة تغيير الواقع بتحقيق مثله وأهدافه ومعتقداته . ومرد الانتقاد لهذا الرأي تكمن في أن نظرة الدافع لا تصلح اساساً لاقرار الحق . فلو كان الأمر معتبراً كذلك لكان أولى الناس بتقدير ذلك هو دولة اللاجئ . أما وقد قررت الأخيرة ملاحقته وعقابه فليس من المنطقي أن يكون الأخرون أكثر تحمساً منها . ويرى تشمان (TEICHMANN (ان فكرة الاجرام النسبي تصلح كسبب لهذا الحق وهي تقوم على أن اللاجىء السياسي الذي دخل ارض اي دولة أخرى لم يرتكب جرماً في حق هذه الدولة التي لجأ اليها ولكنه ارتكب هذا الجرم في حق دولة أخرى وضد نظام آخر .

وهنا أيضاً نظرية تقوم على أن اختلاف المؤسسات الدستورية وأنظمة الحكم يكون أساساً لحق اللجوء السياسي ولكن الأخذ بها يسبب وضعية شائكة تنشأ عنها تدخلات من قبل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها ، الأمر الذي يخل بالتوازن في العلاقات الدولية .

لقد تعددت النظريات السياسية في تعليل وتأصيل فكرة اللجوء السياسي ، وتباينت الآراء في هذا الصدد . ويمكننا أن نخلص الى أن ما وصل اليه الفكر القانوني المعاصر في هذا المجال يميل الى ترجيح


من يرسم الحدود بين الهارب من جريمة واللاجىء لأسباب السياسية ؟

الرأي الذي يعتبر أن اللجوء السياسي ، الى جانب كونه مؤسسة قانونية تجد أساسها في الدساتير المختلفة والنصوص التشريعية لكل دولة من الدول ، وكذلك في الاتفاقيات المعقودة بين الدول ، وأخيراً فيما أقرته وتسعى لإقراره الهيئات والمنظمات الدولية ، فإنها في الوقت نفسه مؤسسة ذات طابع سياسي يقوم على العرف والعادة الدولية التي استقرت في ضمير القانون الدولي ، وتجد اساسها من مبدئه عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى واحترام السيادة الاقليمية لكل دولة .

حالات اللجوء السياسي

ابتداء ، علينا أن نقرر ان تحديد حالات اللجوء السياسي على سبيل الحصر أمر بالغ الصعوبة . ومبعث ذلك في رأينا هو عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للجرائم السياسية عموما .

فكثير من الدول لا تنص في تشريعاتها على هذا التعريف نظرا لاختلاف النظرة السياسية الى هذه الطائفة من الجرائم تبعا لاختلاف بنية وتركيبة الأنظمة السياسية . ومن هنا كان الاتجاه الى ضرورة ايجاد معيار لحالات اللجوء السياسي في الاتفاقيات والاجتهاد الدولي . فحيث لا يوجد نص صريح ينظمه تشريع أو اتفاقية ثنائية ، يجب أن نلجأ الى المعيار الذي أقره الفقه الدولي ويمكننا أن نجمل الضوابط التي اقترحها الفقهاء في خمسة مذاهب رئيسية :

١ ـ مذهب الفرز :

ومن أشهر فقهاء هذا المذهب الأستاذان الفرنسيان (OLIVI) و (BILIOT) . ويرى هذان الأستاذان بأنه من الممكن اتخاذ مبدأ تقسيم الجريمة السياسية (المركبة والمرتبطة) الى قسمين أو شقين : الشق السياسي والشق العادي . ومن ثم يمكننا أن نمنح حق اللجوء عن الشق السياسي من الجريمة وفي نفس الوقت يتم تسليم المجرم عن الشق العادي ليحاكم من حدوده فقط داخل دولته . ولا يخفى على القارىء ما ينتج عن اقرار هذا المعيار من صعوبات عملية في تطبيقه كما ينطوي على تدخل سافر في تحديد الاختصاص الولائي والمكاني لمحاكم دولة أخرى ، فضلاً عما يمثله من خرق لمبدأ ـ العدالة الجنائية ـ المتمثل في تجزئة الاجراء الجنائي وحجب جزء من الواقعة عن سلطة المحكمة .

٢ ـ مذهب الهيمنة :

يتفق هذا المذهب مع المذهب السابق من حيث تقسيم الجريمة الى شقين : سياسي وعادي كمعيار لمنح حق اللجوء السياسي . الا أنه يختلف عنه في أنه يأخذ بالاعتبار العنصر المهيمن أو الغالب في الجريمة لتحديد نوعها . فاذا كان الشق السياسي هو المهيمن اعتبرت الجريمة سياسية ، وبالتالي يستفيد مرتكبها من حق اللجوء السياسي . اما اذا كان الشق العادي هو المسيطر فالجريمة عادية . ولعل من أبرز عيوب هذا المذهب أنه يستند في تقرير الصفة الغالبة أو المهيمنة الى طلب التسليم ، فاذا كان طلب الاسترداد لسبب سياسي فان المجرم يعتبر سياسيا وبالتالي لا يجوز تسليمه ، اما اذا كان الطلب لسبب عادي فالجريمة عادية تستوجب التسليم وفي ذلك منح لسلطة تقديرية واسعة للدولة الطالبة التسليم ـ دون ضوابط ـ قد تستغله ضد مصلحة اللاجىء عند تكييفها لطلب الاسترداد ، ومن أبرز فقهاء هذا المذهب الأستاذ (ORTLAND) وقد تبناه القانون السويسري عام ١٨٩٢ .

٣ ـ مذهب عادات الحرب :

ينتمي هذا المذهب في نشأته الى المدرسة الفقهية الأميركية . ومن أبرز دعاته الأستاذ دلي فيلد كلارك (DULIFILD CLARK) . كما أن معهد الحقوق الدولية الأميركي قد أخذ به واتخذ فيه القرار التالي :

« للدولة المطلوب منها تسليم اللاجىء السياسي أن تقرر بعد دراسة ظروف الواقعة ما اذا كان الجرم ذا طبيعة سياسية أم لا ، وعليها أن تستند في تقديرها الى الفكرتين الاتيتين :

١ ـ الأفعال التي تشتمل على عناصر الجرم العادي (قتل ، حريق ، سرقات) لا تستفيد من الملجأ ولو ادعى فاعلها أنه ارتكبها لغرض سياسي .

٢ ـ لتقدير الأفعال المرتكبة أثناء عصيان أو ثورة أو حرب أهلية يجب النظر الى عادات الحرب . فاذا كانت عادات الحرب تقرها حقاً ، لصاحبها أن يستفيد من اللجوء . ـ وهذا المذهب ، الى جانب أنه يستثني الجرائم السياسية المرتكبة في غير أوقات الثورة أو العصيان أو الحرب الأهلية ، وفي ذلك تضييق مخل ، فانه يفترض أن يكون طرفا العصيان أو الحرب أو الثورة متكافئين في تسليحها حتى يمكن تطبيق قواعد عادات الحرب عليهما ، الأمر الذي لا يستقيم مع السير العادي للأمور .

٤ ـ مذهب جنيف :

اقر هذا المذهب معهد العلوم الجنائية في دورته المنعقدة في جنيف عام ١٨٩٢ وهو يقوم على المبادىء التالية :

١ ـ لا يسلم المجرم اذا كان فعله سياسيا صرفا .

٢ ـ لا يسلم مرتكب الجرائم السياسية النسبية (المركبة والمتلازمة) الا اذا كانت جريمة خطيرة جدا ومنافية للأخلاق .

٣ ـ الأفعال المرتكبة أثناء الثورات أو الحروب يستفيد مرتكبها من اللجوء السياسي .

٥ ـ مذهب الأصل والاستثناء :

يعتبر هذا المذهب أن الأصل هو مبدأ منح اللجوء السياسي لحق أصلي لا يجوز الاخلال به الا أنه ترد عليه استثناءات ـ فالفعل الذي يعتبر جرما سياسيا يمنح صاحبه حق اللجوء وما لم يكن كذلك اعتبر جريمة عادية .

* * *

واخيرا بعد استعراضنا للمذاهب السابقة يمكننا أن نقر أن المبدأ الحديث الذي اتجه اليه الفقه الدولي بهذا الخصوص يرفض وضع قوالب ومعايير جامدة ضيقة لتحديد حالات اللجوء السياسي . ولكنه يضع ضوابط وضمانات يحتم على كل دولة يلجأ اليها فرد ويطلب اللجوء بها أن تدرس وضعيته وأن تلم بظروفه بشكل محايد وموضوعي لتقرير ما اذا كان لفعله صفة سياسية من عدمها ، وبالتالي منحه حق اللجوء السياسي أو حجبه عنه مهتدية في ذلك بما وصل اليه الفكر القانوني المعاصر وما استقر في ضمير الجماعة الدولية من اجلال واحترام لمبدأ حقوق الانسان التي توجها المجتمع الحديث (بالاعلان العالمي لحقوق الانسان) الذي أعلن في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ والذي يتضمن حق اللجوء السياسي كأحد الحقوق الأساسية للانسان في هذا العصر .

المعاهدات القديمة نصت على وجوب المطاردة وتسليم اللاجئين السياسيين

هيام يوسف الدرشي

منذ العشرينات حركة عمالية في لبنان وسوريا وحزب اردني يقاوم استيطان اليهود

لم يكن في سوريا العشرينات نقابة مثل نقابة عمال التبغ والتنباك اللبنانية

حاول الفرنسيون أن يفرضوا بضائعهم فوحّدوا بذلك العمال والحرفيين وأرباب العمل

أول نقابة شملت جميع عمال دمشق كانت بقيادة رئيس نقابة صناعة الجوارب

حركات التحرر ، المطالب العمالية ، التطلعات والآمال الوطنية والاجتماعية ، وكل ما تحمله هذه التعابير من مضامين عملية وممارسات منها الاضرابات والتظاهرات والاحتجاجات واعمال العنف وايصال الصوت بشتى الوسائل ، جميعها تبدو وكأنها حديثة التغلغل الى قاموسنا العربي ، وكأنها جاءت الينا محمولة على موجة الحداثة التي غزت كافة أنماط حياتنا اليومية .

لكن الواقع خلاف ذلك ، وهناك جذور عميقة وقديمة لارادة التحرر في كافة أرجاء الوطن العربي .

وان شئنا الرجوع الى صفحات صفراء وقديمة من تاريخنا الحديث ، وجدنا أخباراً وسيراً مشرّفة ، تروي وقائع انتفاضات تحريرية وحركات وطنية واجتماعية ذات شأن عظيم ، على الأقل نسبة الى مقاييس عصرها وبالنظر الى المصاعب التي احاطت ببدايات العمل التحرري .

فقد كان الماضي ملكاً للمستعمر الأجنبي الذي لا تربطه بالقوى « المتمردة » صلة اللغة ولا العرق ولا الحضارة ولا معايير الاخلاق . وبالتالي كان القمع أشدّ واقسى وخالياً من أي اعتبار وطني أو قومي .

ورغم ذلك تفجرت في انحاء الوطن العربي تحركات ذات ميول تحررية على صعيد الوطن ، وأخرى ذات اتجاهات ثورية على صعيد المجتمع والعمل والاقتصاد .

وترى « النشرة » ان ثمة فائدة في نشر لمحات من هذا الماضي « الرائد » من حين الى حين ، والتعرف الى عراقة المعارضة وتأصل النزعة التحررية والنضالية لدى ابناء هذه المنطقة ذات الغليان المتميز في ايامنا هذه .

العمال وارباب العمل يتوحدون

عرف لبنان وسوريا منذ بدايات القرن العشرين حركة عمالية تأرجحت بين الحياء والجدية . غير أن تاريخ هذه الحركة يكاد يكون مجهولاً بشكل كلي في المنطقة التي شهدت ولادتها آنذاك ، هذا الجهل عائد الى انعدام المراجع وغياب الدراسات الشاملة والرصينة المتعلقة بنماء الحركة العمالية .

غير أن عدداً من الباحثين السوريين الذين أتموا دراساتهم في موسكو حاولوا القيام بسدّ الفراغ وبقيت أعمالهم بعيدة عن تناول الناس . وفي اللغة العربية لا تتوفر المعلومات الا عبر مقالات صحافية محدودة يدور معظمها حول أحاديث جرت مع رواد النقابات العمالية ، ونادراً ما تضيف هذه الاحاديث معلومات جديدة غير المعلومات المعروفة والمتداولة حالياً .

لكننا نجد لمحة مفيدة وذات طابع خاص في كتاب بعنوان « الحركة العمالية في سورية ولبنان ، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥ » لمؤلفه عبد الله حنا . ويعتبر هذا الكتاب أول محاولة جادة لتحليل مراحل النماء التي عرفتها الطبقات العاملة والحركات العمالية في النصف الأول من هذا القرن .

ولدى تصفح الفصل السادس من الكتاب نعثر على تفاصيل جديرة بالاهتمام ، اذ يطلعنا هذا الفصل على أول اضراب قام به العمال وكيف تمت الولادة الحقيقية لتاريخ المعارضة العمالية في مطلع الثلاثينات .

في تلك المرحلة كان من الصعب جداً ، وربما من المستحيل ، خلق

نقابة عمالية مستقلة عن البورجوازية الصغيرة وأصحاب الحرف ، وقد جهدت سلطات الانتداب الفرنسي ناشطة لمنع قيام مثل هذه النقابات . وهكذا راح العمال السوريون يناضلون منفردين للمطالبة بحقوقهم دون أن يجمعهم جسم نقابي يدعم مسيرتهم .

وهكذا تمت عملية فرز اجتماعي أدت الى تشكيل طبقة عاملة قائمة « بذاتها » و « لذاتها » . واستمر نماء هذه الطبقة من عهد الانتداب الفرنسي الى ما بعد الحرب العالمية الثانية بسرعة متزايدة . غير أن عهد الانتداب شهد تحالفاً بين العمال والبورجوازية النامية لمواجهة السياسة الاقتصادية التي فرضها الفرنسيون على البلاد مثل فرض البضائع الفرنسية فرضاً على سوق الاستهلاك المحلية . وقد اعتبر ذلك تحدياً صارخاً للصناعة المحلية وضرراً فادحاً ومباشراً يصيب صغار الصناعيين وكذلك العمال الذين راحت اجورهم تنخفض اكثر فأكثر .

هذه المرحلة خففت من حدة التناقض بين العامل وربّ العمل مغلبة النزعة الوطنية على النزعة الاجتماعية الطبقية . وبقي الصراع تحت عنوان مواجهة ابناء الوطن الواحد لحكامهم الاجانب .

بداية الاضرابات والاضطرابات

وفي العام ١٩٢٦ شهدت مدينتا حلب وحمص أول تصادم حقيقي بين العمال وارباب العمل ، ثم لحقت دمشق في العام التالي ١٩٢٧ ، وقد كانت هذه الحقبة بالذات غنية بالاحداث والاضطرابات اذ أدت الثورة الدرزية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) الى تشكيل تهديد مباشر لسلطات الاحتلال وتبعتها انتفاضات متتالية في دمشق .

الا ان بوادر الاصطدام بين العمال وارباب العمل ظلت محدودة واتسمت بالعفوية ، فلم تؤد الى قيام منظمات عمالية حقيقية . ولا نجد في سوريا آنذاك ما يوازي مثلا نقابة عمال الريجي (مصلحة التبغ والتنباك) الناشطة في لبنان منذ تلك الفترة .

وتأتي المرحلة الثانية والمهمة في سوريا في اطار الازمة الدولية للعام ١٩٣٠ وما تبعها اذ انحدرت الشروط المعيشية بشكل مأساوي خصوصاً في المدن ، وانخفضت الرواتب والاجور ، وازدهرت البطالة فبلغت في العام ١٩٣١ رقماً مخيفاً (٧٧ الف عاطل عن العمل في لبنان وسوريا ، وفي كتاب عبد الله حنا نجد الرقم مضاعفاً) .

هذه الظروف الصعبة أدت الى اضطرابات عمالية واضرابات لم تشهد المنطقة لها مثيلاً لا من جهة الحجم ولا المدة ، وذلك خصوصاً في قطاع صناعة النسيج في حلب وحمص ودمشق .

في العام ١٩٣٥ ، وبمواجهة هذه التطورات ، قررت السلطات استبدال التشريع العثماني الاعتباطي العائد الى ١٩١٢ والذي يمنع كافة اشكال التنظيم العمالي ويسمح فقط بمنظمات للحرفيين ، بقانون جديد وضع قائمة تضمنت الصناعات والمجالات التجارية التي يسمح فيها بتعاطي العمل النقابي .

وفي غضون سنوات معدودة ارتفع عدد النقابات ليبلغ المئات ، لكن العمال سرعان ما وجدوا انفسهم في مواجهة الحدود الضيقة التي يفرضها القانون ، وراحوا يطالبون بحرية العمل النقابي وفصل العمال عن ارباب العمل في النقابات .

وانعكست الاوضاع الاجتماعية داخل فرنسا على اوضاع سوريا إذ ادى انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية عام ١٩٣٦ الى نشوء حركة شعبية عريضة في سوريا كانت بمعظمها من العمال . والى هذه التجربة بالذات يعود الفضل الاكبر في مستوى النضج الذي حققته الحركة العمالية السورية ، وفي هذا العام ايضاً ولدت أول نقابة تشمل كافة عمال مدينة دمشق بقيادة صبحي الخطيب الرئيس السابق لنقابة صناعة الجوارب .

أول اتحاد للنقابات

وفي العام ١٩٣٨ التقت النقابات الثلاث الممثلة للطبقات العاملة في دمشق وحلب وحمص واسست اتحاداً عاماً للنقابات العمالية يشمل كافة ارجاء البلاد .

وراحت النقابات تناضل من اجل ٨ ساعات عمل في النهار ، وشروط افضل للعمل ، ولرفع الاجور ، كذلك طالبت بادخال تعديلات على قانون ١٩٣٥ ، ومنع الصرف من العمل من دون سابق انذار . وشكلت النقابات وفوداً ووجهت العرائض لمحاورة البرلمان وطرح القضايا العمالية لايلائها العناية اللازمة .

وبعد نضال متوّج باضراب عام خلال شهر ايار (مايو) ١٩٣٨ ، كلفت الحكومة القانوني ادمون رباط بوضع قانون عمل جديد . وقد فعل رباط ذلك لكن جهده بقي حبراً على ورق (لم تناقشه الحكومة إلا في العام ١٩٤٦) ، فقام اضراب عام جديد في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩ . ولم يتوصل العمال الى مطلبهم القاضي باعتماد قانون عمل جديد واعطائهم حرية العمل النقابي الا في العام ١٩٤٨ .

هذه لمحةسريعة عن النضال العمالي في النصف الأول من القرن ، كما عرفته سوريا سواء تحت الانتداب الفرنسي أو مباشرة بعد الاستقلال .

الحزب الاردني والانتداب البريطاني

وفي هذا النصف نفسه ، على بعد كيلومترات من المنطقة المذكورة ، كان نضال من نوع آخر يواجه الانتداب البريطاني بحثاً عن تحقيق الذات الوطنية والقومية للاردن .

حمل لواء هذا النضال حزب عرف باسم « حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني » ، ويمكن تلخيص مسيرته في تلك المرحلة على النحو الآتي :

تأسس هذا الحزب في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٢٩ ، واعتبره اعضاؤه « جمعية سياسية » هدفها تنفيذ الميثاق الوطني الاردني الصادر في تموز (يوليو) ١٩٢٨ . وتألفت هيئته الادارية من خمسة اعضاء يرأسها (حسين الطراونة) .

كان هذا الحزب اكثر الاحزاب الاردنية ، حتى التي تأسست بعده ، تطرفاً في مطالبه الوطنية ومعارضته لسلطات الانتداب . وتعرض بعض اقطابه لكثير من الوان العسف والارهاب والاضطهاد من جانب الحكومة الاردنية آنذاك والسلطات البريطانية . وهذا الحزب هو الذي أخذ على عاتقه تنفيذ (الميثاق الوطني الاردني دون غيره من الاحزاب الاخرى . وهو الذي تولى وأشرف على عقد المؤتمر الوطني الثالث ، ايار (ومايو) ١٩٣٠ ، والرابع ، آذار (مارس) ١٩٣٢ ، والخامس ، حزيران (يونيو) ١٩٣٣ . وهو نفسه الذي تصدى للأمير عبد الله والحكومة الاردنية ، لوقف بيع أراضي شرق الاردن للصهاينة ، في عام ١٩٣٤ . يضاف الى هذا كله انه الحزب الاردني الوحيد ـ في فترة ما بين الحربين العالميتين ـ الذي عمر اكثر من خمس سنوات ، بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٤ . واصدر حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني جريدة « الميثاق » الاسبوعية لتنطق باسمه واشرف على اصدارها صبحي ابو غنيمة وعادل العظمة . صدر العدد الاول منها في ٦ آب (اغسطس) ١٩٣٣ ، وبعد بضعة اعداد اضطرت للتوقف عن الصدور . ويروى ان أحد زعماء شرق الاردن غير المعارضين اشترى جميع نسخ العدد الأول من الجريدة وأحرقها .

دعا (حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني) الى عقد العديد من المؤتمرات الوطنية التي استعرضت احوال البلاد ادارياً واقتصادياً وسياسياً كما اكد في كل هذه المؤتمرات على أهمية انهاء الانتداب البريطاني واستقلال البلاد وعودتها الى موقعها في النضال التحرري العربي وكشف مخاطر الصهيونية في فلسطين واطماعها التوسعية في الوطن العربي وخاصة الاردن .

وقد حاولت بعض العناصر الانتهازية من طبقة ملاك الاراضي الموالية للامير عبد الله بأن تقف في وجه المطالب الشعبية والحزب فعمدت الى تأسيس « الحزب الحر المعتدل » في ٢٤ حزيران ١٩٣٠ وتألفت هيئته من خمسة اعضاء برأسها « رفيفان المجالي » . ولكن هذا الحزب لم يصمد في مواجهة « حزب اللجنة التنفيذية » ، واستمر « حزب اللجنة » في زعامة الحركة الوطنية المعارضة . وبعد فشل « الحزب الحر المعتدل » تم تشكيل حزب آخر اقليمي النزعة وموالٍ للامير هو « حزب التضامن الاردني » وقد تأسس في ٢٤ آذار ١٩٣٣ وقد فشل هو الآخر وبقي حزب اللجنة التنفيذية يواصل طرح القضايا الوطنية والقومية وفي مقدمتها مواجهة الاستيطان الصهيوني لاراضي فلسطين .



PRESSRELAY (MIDDLE EAST) LIMITED